جامعة يحيى فارس- المدية-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تقييم أداء المؤشرات المالية الكلية في ظل تقلبات أسعار النفط
دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة 2000-2017

مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

من إعداد:

- بن عمارة أحلام

الأستاذ المشرف:

- غزازي عماد

السنة الجامعية 2017-2018

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكر الله عز وجل أولا وآخرا على منه وكرمه إذ أعاننا على إنهاء هذه المذكرة فله الحمد والثناء كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وعملا بقول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

" من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإذا لم تجد ماتكافئوه فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه"

فالشكر كل الشكر لأستاذي المحترم غزازي عماد الذي تفضل علي بجهده ووقته، وأمدني بغزير علمه وتوجيهه ونصحه، فله كل الشكر وجزاه الله عنا وعن العلم بأحسن ما جزى أنبياءه ورسله.

نشكر السادة الأساتذة أعضاء اللجنة على قبولهم وتفضلهم بمناقشة وإثراء هذه المذكرة مسبقا. كما لا ننسى أن نشكر كل من شارك في إخراج هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة أو دعاء، وأسأل الله العلي القدير أن ينفع هذا العمل قارئه وأن يتقبله في ميزان الحسنات إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

إهـــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

إلى من سأظل اروي روحها الراحلة بالدعاء إلى أن ألقاها بإذن الله في الجنة.... أمي رحمك الله رحمة تجيرك من النار و تدخلك الجنة

افتخري أماه فقد وصلت بفضل الله إلى ما كنت تحلمين...

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقه، إلى الذي لم يبخل علي بدعائه ودعمه وحبه..... أبي العزيز أطال الله في عمره و أدامه بصحة و عافية وأحمد الله أن وفقني ليشهد أبي على تخرجي...

إلى أختي الكبرى رمز القوة والحنان... التي تعلمت منها المثابرة والإصرار على النجاح لو تكوني معي جسديا لكني أحس بقربك كل خطوة أخطوها ..إيمان رحمها الله.

إلى الأخ المجنون الذي رغم أنني أريد قتله في بعض الأحيان همه ...إلا أنني لن أستغني عنه أبدا أطال الله في عمره ووفقه وأمده بالصحة والعافية ...أمين

إلى زوجة أبي التي كانت أمنا وإلى إخوتي الأعزاء: محسن ومنال

إلى رفيقات دربي أو بالأحرى أخواتي: فايزة وآسيا.

إلى كل رفيقات الدراسة ومن التقيت بهم في الجامعة أو خارجها: كريمة، حسيبة، سامية، يمينة، فاطمة الزهراء، فتيحة، أمينة.

إلى كل العائلة والأهل والأحباب التي لن تكفي الصفحة لذكرهم جميعا.

إلى كل من ساعدني في هذا العمل، وكل من قدم الدعم المعنوي، وكل من لم أذكرهم هن.ا

أحلام

مـــلخص

يعتبر النفط من بين أهم السلع في الأسواق العالمية حاليا لما له من تأثير على سياسات الدول المصدرة منها والمستوردة على حد سواء، ولا سيما بالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد على عائدات البترول كمصدر أساسي ومورد مهم لتمويل ميزانيتها العامة، وفي ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار البترول في أسواق النفط العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر هذه التقلبات على الاستقرار الجزائري؟ وللإجابة على هذا التساؤل قمت بدراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات المالية الكلية خلال السنوات 2000-2017، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي كمدخل للسلعة البترولية وبعض الظواهر التاريخية المتعلقة به والمنهج التحليلي لتحليل البيانات الإحصائية.وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى أن السعر البترولي يتحدد انطلاقا من مجموعة من المحددات، وأن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والمؤشرات المالية حيث ترتبط بها بشكل كبير سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، الميزانية العامة، العجز الموازني.

Summary

Oil is one of the most important commodities in the global market currently, because it has an impact on the policies of both exporting and importing countries, especially for producing countries that rely on oil revenues as a main source and an important resource to finance their public budget. Oil in the world oil markets during relatively close periods and their repercussions on the Algerian economy.

The aim of this study was to find out the impact of these fluctuations on Algerian stability? To answer this question, I studied the effect of fluctuations in oil prices on the total financial indicators during the years 2000-2017. The historical descriptive approach was adopted as an introduction to the petroleum commodity and some historical phenomena related to it and the analytical method for analyzing the statistical data.

The study concluded that the oil price is determined by a set of determinants, and that there is a positive correlation between oil prices and financial indicators, which are strongly related to both the rise and fall.

Key words: Oil prices, Algerian economy, budget, budget deficit.



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	**IV-I**
قائمة الأشكال والجداول	**V-IV**
مقدمة عامة	**أ-ح**
الفصل الأول:الجوانب الفنية للصناعة البترولية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية السلعة البترولية	**3**
المطلب الأول: مفهوم البترول ونشأته	**7-3**
المطلب الثاني: مميزات وخصائص السلعة البترولية	**14-8**
المطلب الثالث: أهمية البترول	**17-14**
المبحث الثاني: الصناعة البترولية	**18**
المطلب الأول: مفهوم الصناعة البترولية.	**19-18**
المطلب الثاني: صفات وخصائص الصناعة البترولية.	**22-20**
المطلب الثالث: هيكل الصناعة البترولية	**34-22**
المبحث الثالث: القطاع النفطي في الجزائر	**35**
المطلب الأول: التطور التاريخي للقطاع البترولي الجزائري	**38-35**
المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر البترولية	**41-39**
المطلب الثالث: الميزات التنافسية للصناعة البترولية الجزائرية	**44-41**
خلاصة الفصل	**45**

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: السوق النفطي والأزمات النفطية	
تمهيد	**47**
المبحث الأول: السوق العالمية للنفط	**48**
المطلب الأول: مفهوم وأنواع السوق النفطي	**48-51**
المطلب الثاني: الأطراف الفاعلون في السوق النفطية	**51-55**
المطلب الثالث: مميزات الأسواق العالمية البترولية	**55-57**
المبحث الثاني: السعر النفطي ومحدداته	**58**
المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي	**58-60**
المطلب الثاني: أنواع سعر البترول	**60-63**
المطلب الثالث: محددات أسعار النفط	**63-71**
المبحث الثالث: الأزمات النفطية	**72**
المطلب الأول: الأزمة النفطية عام1973	**72-74**
المطلب الثاني: الأزمة البترولية 1986	**75-77**
المطلب الثالث: الأزمة البترولية عام 2014	**78-81**
خلاصة الفصل	**82**
الفصل الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية الكلية	
تمهيد	**84**
المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية ومؤشراتها في ظل الوفرة المالية (2000-2014)	**85**
المطلب الأول: تطور النفقات للفترة (2000-2014)	**85-88**
المطلب الثاني: تطور الإيرادات للفترة (2000-2014)	**89-91**
المطلب الثالث: تأثير تغيرات أسعار النفط على الميزانية	**92-93**

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2014-2017)	**94**
المطلب الأول:أثر انخفاض أسعار البترول على نفقات الميزانية الجزائرية خلال الفترة (2014-2017)	**95-94**
المطلب الثاني: انعكاسات أسعار النفط على الإيرادات العامة للفترة (2014-2017)	**96-95**
المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية للفترة (2014-2017)	**96**
المبحث الثالث: آليات السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط	**97**
المطلب الأول: آلية صندوق ضبط الموارد لتغطية العجز الموازني	**99-97**
المطلب الثاني: ترشيد النفقات	**106-99**
خلاصة الفصل	**107**

فهرس الأشكال والجداول

الجداول

الرقم	الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	تاريخ اكتشاف النفط في عدد من أقطار دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية	4
(2-1)	حجم الطاقة الحرارية المولدة من كيلوغرام واحد من مصادر الطاقة	11
(3-1)	تصنيف النفط حسب درجات API	12
(4-1)	نسبة النواتج من عملية التقطير حسب كثافة البترول الخام	28
(5-1)	مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول دول الأوبك	43
(1-2)	الأسعار الفورية لسلة أوبك (2014-2015).	78
(1-3)	تطور النفقات العامة وأسعار البترول للفترة (2000-2014)	86
(2-3)	تطور الإيرادات العامة وأسعار البترول للفترة(2000-2014)	89
(3-3)	تأثير تغير أسعار النفط على رصيد الميزانية	92
(4-3)	انعكاسات أسعار النفط على النفقات العامة	94
(5-3)	انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة	95
(6-3)	انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة	96

(1-1)	المشتقات البترولية	**7**
(1-2)	(تنظيم قناة التوزيع في ظل قوى السوق	**32**
(1-3)	مراحل نشاط الصناعة النفطية	**34**
(3-1)	تطورالنفقاتالعامة وأسعار البترول في الجزائر في الفترة (2000-2014).	**88**
(3-2)	تطور الإيرادات العامة وأسعار البترول للفترة (2000-2014)	**91**

الأشكال


مـــقـدمـة
عـامـة

مقدمة

يعتبر البترول سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية، ويرجع الاهتمام به منذ اكتشافه، فقد استعمله الإنسان منذ سالف الأزمان بصورة محدودة مع التطور التكنولوجي، وارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد الذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، بكونه أحد مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية نادرة ومحدودة تتضمن قيمة اقتصادية عالية باعتباره شريان الحياة للكثير من القطاعات والقوة المحركة للتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي، وهذا من خلال وفرته النسبية وتركيزه للطاقة وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه وكذا تعدد خصائصه ومميزاته واستخداماته.

وقد تميز القرن الواحد والعشرين بكونه عصر البترول حيث احتل النفط مكانة عالمية مرموقة ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية وفي كل المجالات، كما أصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد العالمي؛ وحقيقة ذلك تظهر من خلال توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فضل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم ... بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة وارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول.

يتميز النفط عن باقي مصادر الطاقة الأخرى باهتمام جميع الدول المصدرة والمستوردة منها، إذ عملت على معرفة وتحليل مختلف جوانب هذه المادة باعتبار حساسيته المفرطة في أسعاره صعودا أو هبوطا وفق قاعدة (العرض والطلب)؛ حيث مكونات الطلب عليه وعرضه تختلف عن باقي مكونات الطلب والعرض على السلع الأخرى نظرا لأهمية النفط واعتماده في الصناعات العالمية.

ويشير موضوع تغيرات أسعار النفط الجدل في الأوساط النفطية وغير النفطية بسبب صعوبة إيجاد التحليل الفوري عن أسباب الارتفاع أو الانخفاض، فقد تمر ظواهر وأحداث يتوقع أن تؤثر على الأسعار فلا يحصل شيء أو يحصل العكس، كما يمكن أن تتغير الأسعار دون ملاحظة أسباب واضحة. لذلك يعمل مختصوا النفط على معرفة أشكال هذه المادة وتحديد وحدات قياسها، وأسعار تمكن من عرضها في السوق؛ حيث تعتبر سوق النفط غير محكومة بقوانين السوق فقط لأنها متأثرة في نفس الوقت بجملة السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين المصالح الخاصة.

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، والجزائر منذ الاستقلال تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتها التنموية وأهدافها المسطرة التي تعتبر ركيزة للاقتصاد الوطني، إذ أن كل التغيرات التي تطرأ على سوق النفط ستنعكس حتما على أسعار النفط بالصعود أو الهبوط، والذي سينتج عنه حالة من عدم الاستقرار وبالتالي حدوث تراكم في الاقتصاد الوطني الذي يعتبر أكثر الاقتصاديات تأثرا بتقلبات أسعار البترول، والتي تنعكس إيجابا أو سلبا على صادراتها النفطية، ثم على الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول العالمية على التوازنات المالية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي العوامل التي تتحكم في تحديد أسعار البترول وتذبذباتها في السوق العالمية؟
- ✓ هل أثر انخفاض أسعار البترول أثر على التوازنات المالية بالجزائر؟
- ✓ ما هي إجراءات السياسة المالية لمواجهة انهيار أسعار النفط؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

وعلى ضوء العرض السابق لمشكلة البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ البترول مورد مهم، يتحدد سعره بالعرض والطلب فقط.
- ✓ تتأثر التوازنات المالية الكلية في الجزائر بأسعار البترول.
- ✓ يعتبر صندوق ضبط الموارد، وترشيد النفقات أهم الآليات لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

❖ **أهميـــة الدراسة:**

- ✓تكمن أهمية الدراسة على اعتبار البترول لها مميزاتها الخاصة أكسبتها أهمية الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري خاصة.
- ✓ محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط.
- ✓ محاولة فهم مايحدث في أسواق النفط العالمية، باعتبارها أصبحت محل اهتمام الرأي العام.
- ✓كما تكمن أهمية الدراسة في كونها سلطت الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول العالمية، الدول النفطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على الأبعاد الفنية والاقتصادية للسلعة البترولية.
- ✓ إبراز مفهوم الصناعة البترولية ودراسة الصدمات البترولية للفترة (1973-2017).
- ✓ التطرق إلى مختلف السياسات التسعيرية للنفط.
- ✓ محاولة فهم الرابط الأساسي بين سعر النفط والجباية البترولية.

❖ **منهج الدراسة:**

قصد الإلمام بمختلف جوانب الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعة، اعتمدت الدراسة على:

المنهج الوصفي التحليلي: في إبراز الإطار النظري للسلعة البترولية.

المنهج الإحصائي: وذلك لتقديم إحصائيات حول أنظمة استغلال النفط في الجزائر.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل معطيات الجداول والمنحنيات وتحليل أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري ومدى تأثرها بتقلبات أسعار البترول.

❖ **حدود الدراسة:**

الحدود الزمنية: نظرا للتغيرات السريعة والمتجددة لسعر النفط ارتأينا اختيار الفترة 2000-2017 وكذا الفترة 1973-2014 تخص الصدمات البترولية.

الحدود المكانية: إسقاط الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري.

❖ **الدراسات السابقة:**

من أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

✓ **دراسة صالح صالحي،** أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، العدد رقم 15، سطيف، 2015تطرق إلى الاحتياطات الجزائرية من البترول والغاز الطبيعي والغاز الصخري وأهمية الثروة البترولية في الاقتصاديات الحديثة ودرجة التركيز الوظيفي في الجزائر والى أثار وانعكاسات انخفاض أسعار البترول على: الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية، الموازنة العامة للدولة، قطاع التجارة الخارجية، كما تناول انعكاسات انخفاض أسعار المحروقات على: سعر الصرف والقدرة الشرائية، المديونية العمومية والبرنامج الخماسي

الثالث 2019/2015، الاستراتيجيات البديلة للطاقات المتجددة من الطاقة الشمسية والطاقات غير تقليدية من الغاز الصخري والبترول الصخري. وقد توصل إلىالآثار السلبية لانخفاض للتوازنات سابقة الذكر.

- ✓ **دراسة بلقة إبراهيم**، سياسة الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف 2014-2015حيث تناول في هذا البحث محددات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، وحلل وضعية الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط بالإشارة إلى وضعية الموازنة العامة للجزائر، كما تطرق إلى مبادئ صياغة سياسة الموازنة العامة لمواجهة تقلبات أسعار النفط وقد توصل إلى أن تقلبات التي تحدث على مستوى أسعار النفط تؤثر على الموازنة العامة للبلدان العربية وللجزائر لأن اقتصاديات هذه الدول تعتمد على الإيرادات البترولية.
- ✓**دراسة فضيل لبنى**،الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري (2000-2015)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، 2015-2016، تطرقت في هذه الدراسة إلى الأبعاد الفنية والاقتصادية لصناعة البترول كما تطرقت إلى تطور وتقلبات أسعار البترول في الفترة 2000-2015 وفي الأخير تطرقت إلى انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر الداخلية والخارجية وتوصلت إلى أن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار النفط تؤثر على التوازنات الاقتصادية وبالتالي تؤثر على الميزانية.

هيكل الدراسة.

لتحقيق هدف الدراسة وفي ظل الحدود الموضوعية لها، قسمنا البحث إلى ثلاث فصول، فصلين منها نظري والفصل الثالث تطبيقي تتقدمهم مقدمة عامة حيث في:

- ✓ **الفصل الأول:** تطرقنا إلى مبادئ الاقتصاد النفطي وهو مقسم إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تناولنا الأسس النظرية للنفط أما في المبحث الثاني تعرفنا على الصناعة النفطية وأهم المراحل التي تمر بها، ثم درسنا في المبحث الثالث القطاع النفطي في الجزائر وتبيان إمكانيات وأهم مميزات الصناعة البترولية الجزائرية.
- ✓ **الفصل الثاني:** يهتم هذا الفصل بالإطار العام لأسعار وأسواق النفط والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث. المبحث الأول يتعلق بالسعر النفطي ومحدداته والمبحث الثاني يدرس السوق العالمية للنفط وأهم العملين فيها وأهم محددات أسعار النفط في هذه السوق، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى أهم الصدمات النفطية للفترة 1973-2014.
- ✓ **الفصل الثالث:** فقد عالج تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية الكلية من خلال ثلاث مباحث أيضا، المبحث الأول خصص لدراسة تطورات أسعار النفط للفترة 2000-2014، والمبحث الثاني لدراسة انعكاسات انهيار أسعار البترول في الفترة 2014-2017، أما المبحث الثالث فخصص لتبيان أهم السياسات المتبعة من طرف الدولة لمواجهة تقلبات أسعار النفط واقتراح حلول بديلة أو موارد بديلة لسد العجز.

الفصل الأول:

الجوانب الفنية للصناعة البترولية

تمهيد

يحتل البترول مكان الصدارة في اقتصاديات الطاقة، حيث يلعب دور حيوي في العالم المعاصر ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي، ولا يزال دوره يتزايد في مجالات متعددة بسبب تعدد استعمالاته سواء في الحياة اليومية أو في المجالات: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والعسكرية ...

وأصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد العالمي وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه.

وقبل الولوج في الدراسة ارتأينا أنه من الواجب توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات الفنية والاقتصادية الخاصة بالسلعة البترولية، وكذا التطرق إلى الخصائص التي تتميز بها هذه السلعة وذلك لمعرفة أسباب المكانة الهامة التي يتبوؤها.

وحيث تعتبر صناعة النفط صناعة معقدة وتمر بمجموعة من المراحل ارتأينا تخصيص مبحث لتوضيح مراحله منذ اكتشافه إلى غاية إيصاله إلى مستهلكيه النهائيين، بالإضافة إلى التطرق للتطور الذي عرفته الصناعة البترولية في الجزائر.

وللإلمام بهذه الجوانب سوف نتبع الخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية السلعة البترولية.

المبحث الثاني: ماهية الصناعة البترولية.

المبحث الثالث: القطاع النفطي في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية السلعة البترولية

قبل التطرق إلى أي موضوع عن البترول يجب علينا أولا أن نعرفها هو البترول؟ كيف تعرف الإنسان عليه؟ ماهي الخصائص التي أكسبته هذه المكانة المهمة؟ وفي هذا المبحث سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة بدءاً بتعريف البترول.

المطلب الأول: مفهوم البترول ونشأته

أولا: النشأة.

يختلف جيولوجيو النفط في تحديد أصل وكيفية تكون هذه المادة وينقسمون إلى فريقين: الأول يرى أن البترول مواد هيدروكربونية تكونت من بقايا رواسب مواد عضوية لحيوانات بحرية كالقشريات والصدفيات... تقطرت تحت ظروف حرارية معينة فنتج الزيت الحالي. أما الفريق الثاني فيرى أن النفط تكون نتيجة تفاعل أحد مكونات القشرة الأرضية وهو كربيد الحديد مع الرطوبة في باطن الأرض. لكن الفريق الثاني لم يلق تأييد المختصين بعكس نظرية الفريق الأول.[1]

كما أن هناك من يقول أن أول من عرف البترول هم قدماء المصريين واستخدموه في عملية التحنيط[2]، وقد تحدث المؤرخ هيروديت عام 450 قبل الميلاد بقوله " توجد في جزيرة زانتي بئر تنتج 3 مواد هي: الإسفلت، الملح والكبريت " [3]

وقد وجد في الصين عام 347 ق م، وفي مدينة باكو عاصمة أذربيجان 1264م، وبولندا في القرن 15 وفرنسا 1735. وبالرغم من قدم استخدامه إلا أن اكتشاف المكامن النفطية لم يحدث إلا

[1]–محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1981 ص 15.

[2]–يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة 1996 ص 4.

[3]–يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 ص 421.

في النصف الثاني من القرن 18، ففي 1830 تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية، واكتشف مكمن النفط في روسيا 1856 وآخر في رومانيا 1857، وفي 1841 تمكن جيمس يونجJames Yong في اسكتلندا من التوصل إلى طريقة استخراج الزيت النفطي لاستخدامه في الإضاءة بدلا عن زيوت الحيتان.

وفي 28 أوت 1859 اكتشف أدوين دارك Edwin Darke النفط في مدينة نتسفيل بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة على عمق 69.5 قدم وبمعدل استخراج 25-35 برميلا يوميا[1] ليعلن بذلك بداية صناعة النفط الحديثة، وتوالت الاكتشافات البترولية مع مرور السنين حيث كانت أوائل الآبار على عمق قريب من سطح الأرض والتي كان إنتاجها غزيرا والاستهلاك قليلا نسبيا، وبحلول عام 1910 تم اكتشاف حقول نفط كبيرة في كندا، جزر الهند الشرقية، فنزويلا، المكسيك... وتم تطويره واستخدامه صناعيا، ثم بدأ يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة.[2]

أما التوسع الذي طرأ على صناعة البترول بعد الحرب العالمية الثانية فكان أعظم مما تحقق قبلها، حيث قامت شركات البترول بمعاونة الحكومات بإنفاق مبالغ طائلة في عمليات البحث والتطوير لتحسين الفن التقني للصناعة.[3]

الجدول(1-1): تاريخ اكتشاف النفط في عدد من أقطار دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية:

البلدان	و.م.أ	روسيا	رومانيا	كندا	البيرو	إيران	مصر	العراق	الكويت	المغرب	الجزائر	السعودية
التواريخ	1830	1856	1857	1857	1869	1908	1911	1937	1938	1943	1956	1938

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات متوفرة في موقع منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OPEC)

[1]-محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مرجع سابق، ص 23.

[2]-ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2008-2009 ص 26.

[3]-حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003 ص 11.

ملاحظة: إن تواريخ اكتشاف النفط تختلف من مصدر لآخر، لهذا حاولنا ضبط التواريخ حسب المصادر التي بحوزتنا.

وكان الوصول للنفط سببا في كثير من التشابكات العسكرية بما فيها الحرب العالمية الثانية، حرب العراق ولإيران 1990، وتقريبا ن 80 % من مخزون العالم للنفط يتواجد في الشرق الأوسط، حيث قدرت نسبة 62.5% منه في خمس دول: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت وإيران.

ثانيا: تعريف البترول.

- النفط والبترول كلمتان متلازمتان للدلالة على نفس المادة، حيث أن البترول هو مصطلح لاتيني الأصل. والنفط Naphta هو مصطلح فارسي أي قابلية السريان، ويعني الزيت الجبلي[1].
- ويعود أصل التسمية اللاتينية إلى كلمة Petroleum وتتكون من جزئين:

Petra: صخر Oleum: زيت

وبذلك يعني زيت الصخر[2] ويطلق عليه كذلك لتفجره بين الصخور.

- ويسمى أيضا "الزيت الخام"، وهو سائل دهني قابل للاشتعال له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر. كما تختلف لزوجته ومظهره وتركيبه ونقاوته من مكان لآخر وتبعا لكثافته النوعية[3].

[1]–جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000–2010 على الاقتصاديات النفطية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2011–2012 ص 03.

[2]–محمد فوزي أبو السعود، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001 ص 141.

[3]–محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مرجع سابق ص 11.

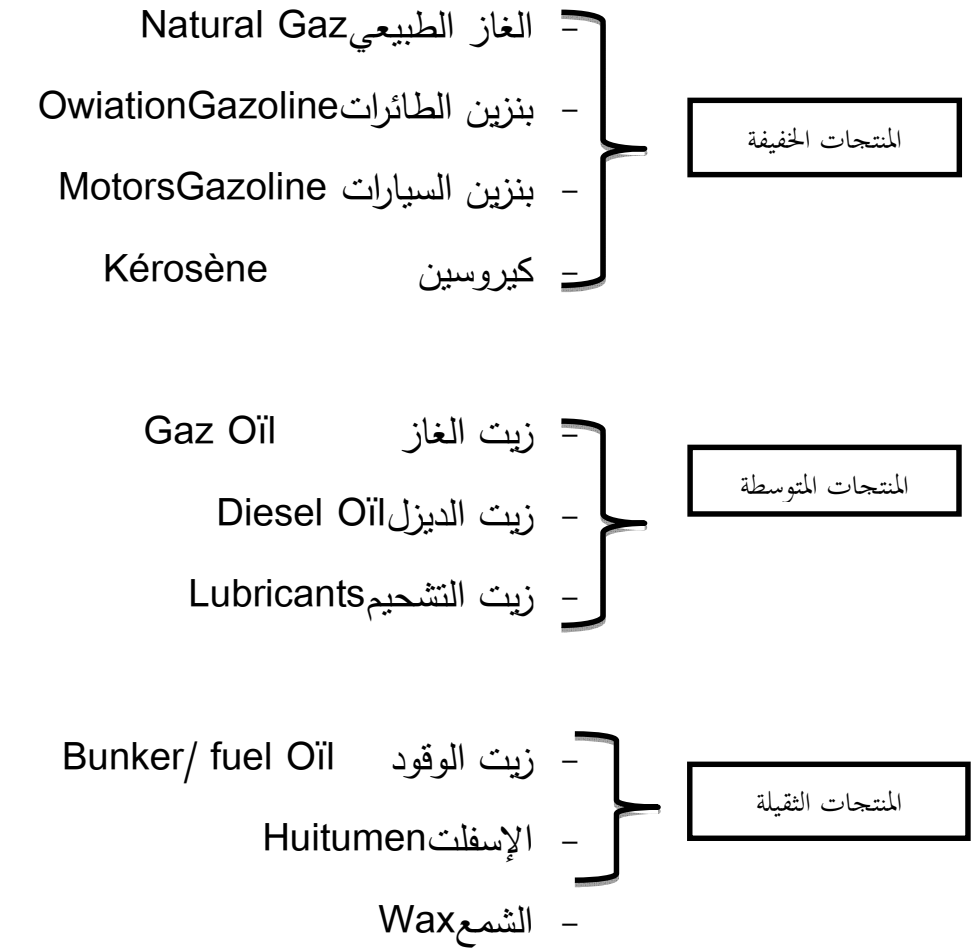
- وعلميا يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم ويحرر عند احتراقه طاقةقابلة للاشتعال، بني غامق، أو بني مخضر يوجد على أعماق مختلفة. ويخرج إلى سطحها ذاتيا أو اصطناعيا عن طريق حفر الآبار وآلات الضخ، ويعتبر المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية مثل الأسمدة والمبيدات واللدائن.[1]
- والنفط مادة بسيطة تتركب من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية والغير عضوية، كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه والأملاح والرمال والشمع والكبريت. وتختلفخصائص النفط باختلاف المشتقات المستخرجة منه واختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما. كما أنه يوجد في حالة غازية (الغاز الطبيعي)، وحالة سائلة (النفط الخام) أو في شكل بخار(المكثفات) وهي مواد كربونية خفيفة تكون في الحالة الغازية تحت تأثير الضغط والحرارة وفور وصولها إلى السطح أو تعرضها لاختلاف في الضغط الجوي يتحول إلى سوائل، وفي حالة صلبة (الإسفلت) وهي مواد تكونت نتيجة تسرب النفط إلى السطح وتبخر المواد الخفيفة منه أو تعرضه في أعماق الأرض لحرارة عالية أدت إلى تفحمه وهي حالة نادرة الوجود.[2]
- مما سبق يمكن القول أن البترول أو النفط كلمتان تحملان نفس المعنى فهما عبارة عن ترجمة لكلمة أجنبية وتعني سائل زيتي لزج وكثيف، والبترول مادة بسيطة ومركبة، بسيطة لأنه يحتوي كيماويا على عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي تتحد في أشكال عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى، والبترول في صورته الخام غير مفيد، وللاستفادة منه تتم معالجته بمجموعة من العمليات

[1]–خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول "دراسة نظرية وتحليلية " الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول" يومي 07-2015/10/08كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2015 ص 03.

[2]–حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، دار النهضة العربية، القاهرة 1979، ص 03.

يطلق عليها تكرير البترول، وينتج عنها مجموعة من المشتقات المفيدة « PetroleumProducts » منها:

الشكل(1-1): المشتقات البترولية.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات أعلاه.

المطلب الثاني: مميزات وخصائص السلعة البترولية

للسلعة البترولية عدة مميزات وخصائص البعض منها ناجم ومرتبط بطبيعة السلعة البترولية ذاتها، والعض الآخر مرتبط بكيفية استغلالها، مما أكسبتها أهمية كبيرة في تعظيم منفعتها وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها.[1]

أولا: مميزات البترول:

1- **الطبيعة الاستنفاذية للبترول:** إن استخراج البترول يعني بالضرورة نضوب مكامنه*ويحتاج الكشف عن مكامن جديدة إلى جهود كبيرة قد تصل إلى اكتشاف جديد أو لا تؤدي إلى نتيجة، وهذا يعني أن تعويض البرميل الذي يستخرج اليوم يتطلب – إذا ما أريد الحفاظ على احتياطي مستمر–صرف مبالغ كبيرة تتعاظم مع الزمن بسبب المخاطرة الرأسمالية الكبيرة التي تميز صناعة النفط عموما كلما قلت إمكانية العثور على نفط جديد، وتزداد تلك المخاطرة مع مرور الأيام فكلما زاد استنفاذ النفط من باطن الأرض قلت إمكانية العثور على نفط جديد.[2]

2- **الميزة التكنولوجية الفنية:** وهي مرتبطة بمستوى تقدم وتطور فنيات وتكنولوجيات وأساليب ومعدات استغلال الثروة البترولية سواء في جانب عرض السلعة البترولية أو جانب الطلب عليها.

فرغم قدم معرفة الإنسان بالثروة البترولية، إلا أنه لم يتم استغلالها حتى فترة العصر الحديث؛ وهي فترة متقدمة ومتطورة في الخبرة والمعرفة التي وفر ت معدات وأدوات متطورة مكنت الإنسان من استغلال هذه الثروة، فكل تقدم فني وتكنولوجي في وسائل ومعدات

[1]–محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983 ص 14.

*المواد الناضبة: هي تلك المواد التي يستحيل تشكيل أو تكوين أرصدة جديدة منها أو يحتاج هذا التكوين لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات آلاف السنين، من أمثلتها الفحم، البترول والغاز الطبيعي والثروات المعدنية وخزانات المياه الجوفية الغير متجددة.

[2]–سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبناني، بيروت الطبعة الأولى 2007 ص 138.

استغلال البترول سواء كان في مجال عرضه أو الطلب عليه يعزز ويدعم مركز السلعة البترولية، لذا نجد المؤسسات البترولية عامة والكبرى منها خاصة تخصص جزء من ميزانيتها للإنفاق على تقدم وتطوير البحوث الفنية والتكنولوجية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية.[1]

3-**الميزة الإنتاجية:** تتميز السلعة البترولية بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع المنافسة لها والبديلة، وهذا راجع لأساليب إنتاج واستغلال السلعة البترولية المتطورة فنيا وتكنولوجيا. وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتطورة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية للإنتاج.[2]

4-**ميزة مرونة الحركة الإنتاجية:** تتميز السلعة البترولية بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجا إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي بقعة في العالم. إن مرونة حركة السلعة البترولية تنعكس في الجوانب التالية:[3]

- قابلية وإمكانية نقل السلعة البترولية بكل وسائل النقل المتاحة للإنسان: البرية، الجوية والبحرية.
- سهولة وسرعة نقل البترول وبصورة اقتصادية باعتباره مادة سائلة.
- عمليات التحميل والتفريغ تتم بصورة ميكانيكية وأوتوماتيكية سريعة في وقتها وعالية في إنتاجيتها ومنخفضة في تكاليفها.
- تخزين السلعة البترولية يتم لفترات قد تصل إلى 3 أشهر في مخازن طبيعية في باطن الأرض أو اصطناعية على سطح الأرض دون أن تحدث تغيرات طبيعية أو كيماوية توثر عليه.

---

[1]-حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2006 ص 86.

[2]-محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق ص 59.

[3]-محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، المرجع ذاته ص 63.

- إن سهولة وسرعة حركة نقل البترول تحافظ على انتظام استمرارية عرض السلعة البترولية لتلبية الطلب عليها.
- تدني وانخفاض كلفة نقل السلعة البترولية مقارنة مع السلع البديلة والمنافسة لها.

5-**ميزة الاستعمال الواسع وغير المحدود**: للسلعة البترولية ميزة أخرى أكثر تأثير وأكبر أهمية، فهي ذات منافع متنوعة واستعمالات متزايدة رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات والتي تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان إن لم تكن كلها. ومجموع النشاطات والقطاعات الاقتصادية في الزراعة والصناعة والخدمات الإنتاجية وغير الإنتاجية ومن المنتجات السلعية البترولية الأساسية والثانوية المكملة والمشتقة (منتجات البتروكيماويات).[1]

ثانيا: خصائص السلعة البترولية.

يتميز النفط بمجموعة من الخصائص يجعل منه سلعة ذات أهمية كبيرة نذكر منها:

1-ينحل النفط بسهولة في المحاليل العضوية.

2-**درجة الغليان والتبخر**: يتبخر النفط الخام بفعل الحرارة، ولكن لا تبقى درجة الغليان ثابتة خلال لتبخير لأن النفط خليط من عدد كبير من الأجسام بنسب مختلفة، فكذلك يتميز كل نوع من أنواع النفط بدرجة الحرارة التي يبدأ فيها بالغليان وبدرجة الحرارة النهائية التي يتبخر فيها بكامله؛ ولا يتجاوز الدرجة التي يبدأ فيها النفط بالغليان من أجل بعض أنواع النفط الخفيف 25°م وتزيد على 100° ممن أجل بعض أنواع النفط الثقيل.[2]

[1]-حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر 2008-2009، ص 07.

[2]-صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 63.

3-**الطاقة الحرارية المختزنة:**يتميز البترول بمحتواه الكبير من الطاقة، وتتضح هذه الحقيقة من تتبع أرقام الجدول (1-1) والذي يوضح حجم الطاقة الحرارية التي يولدها استغلال كيلوغرام واحد من مصادر الطاقة الرئيسة.[1]

الجدول(1-2): حجم الطاقة الحرارية المولدة من كيلوغرام واحد من مصادر الطاقة.

مصدر الطاقة	عدد الوحدات الحرارية الناتجة
البترول	10000
الغاز الطبيعي	7700
فحم الأنثراسيت	7000
فحم اللجنيت	2000
كيلو وات ساعة من الكهرباء	2800

المصدر: محمد خميس الزوكة، مرجع سابق ص 73.

4-**نقطة الانسكاب:** هو مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة، أي مقدار لزوجة النفط وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، مكلما زادت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط. وهي أقل درجة حرارة يتدفق أو ينسكب بها البترول، وعند ارتفاع قيمة نقطة الانسكاب تزيد درجة لزوجة النفط الخام ويتطلب الأمر تسخينه حتى يسهل تدفقه ونقله خاصة في البلدان التي تنخفض بها درجات الحرارة، وخاصة إذا تعلق الأمر بالنقل عن طريق الأنابيب.[2]

[1]-محمد حميس الزوكة، جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)، دار المعارف الجامعية الإسكندرية، 2001 ص 73.

[2]-محمد حميس الزوكة، مرجع سابق ص 74.

5-**<u>الكثافة النوعية:</u>** وتعتبر أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي API (American Petroleum Institute)[1] ونعني بها نسبة وزن النفط إلى حجم مماثل من الماء عندا تتعادل درجة حرارتهما غالبا عند درجة حرارة 60 فهرنهايت*، وتتراوح الكثافة النوعية في الأنواع المختلفة من الزيوت الخام بين 0.80 و0.98 وكلما قلت درجة الكثافة النوعية للزيت ازدادت فيه نسب المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات عالة القيمة مثل: وقود الطائرات والسيارات.وكلما زادت درجة كثافة الزيت الخام ازدادت فيه نسب المقطرات الثقيلة منخفضة القيمة مثل: زيت الوقود والإسفلت، حيث الأنواع الخفيفة أكثر إنتاجا للحرارة عند احتراقها مقارنة بالأنواع الثقيلة. وتقاس درجة الكثافة باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكيAPI كما يلي:[2]

$$\text{درجة API} = \frac{131.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60^{\circ}\text{ ف}} - 131.5$$

درجات كثافة API تتحرك في نفس اتجاه المحتوى الحراري للبترول. ويصنف النفط تبعا لدرجة كثافة API إلى ثلاث فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(1-3): تصنيف النفط حسب درجات API

	مجال درجة API	يستخرج منه
النفط الخفيف	API>35	البنزين، الكيروسين مثل النفط الجزائري والقطري والليبي
النفط المتوسط	26 < API < 35	زيت التشحيم مثل النفط الخام السعودي والكويتي
النفط الثقيل	10< API < 26	المازوت، الإسفلت مثل النفط الخام المصري والسوري

Source: IEA Publications, Energy Statistic Manual, op;cit,p 72.

[1]- Mohamed El Hocine Benissa D , éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures, présent et future économico, pris, 1981, p 38.

*الفهرنهايت: وحدة لقياس درجة الحرارة، هي شائعة الاستخدام في الولايات المتحدة الأمريكية و F 60 تعادل C015.55

[2]-محمد فوزي أبو السعود وآخرون، الموارد واقتصادياتها، مرجع سابق ص 142.

هذا ويمكن أن ينتج البلد الواحد عدة أنواع من النفط الخام، ولكل نوع كثافته الخاصة بل وأحيانا يكون هذا الاختلاف داخل الحقل البترولي الواحد فقد يتواجد في طبقة معينة بترول خفيف وفي طبقة أخرى بترول ثقيل.[1]

6-**نسبة الكبريت في النفط الخام**: تكتسي نسبة الكبريت أهمية بالغة حيث أن ارتفاع نسبة الكبريت يقلل من جودة المنتجات البترولية. غذ يؤدي احتراق الكبريت مع البنزين إلى ارتفاع نسبة التلوث الجوي، كما أن الكبريت يسبب تآكلا شديدا في وحدات التكرير والتصنيع. كما قد تخفض بعض مركبات الكبريت من فعالية المواد المضافة أثناء عملية التكرير، وارتفاعها يؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج ولذلك يصنف خام البترول على أساس محتواه من الكبريت حيث يقال: حلو إذا كانت نسبة المحتوى الكبريتي أقل من 0.5% وإذا كانت هذه النسبة بين 0.5 و 1% قيل متوسط الحموضة، أما إذا زاد المحتوى عن1 % قيل عنه حامضي.[2]

7-**نسبة الشوائب الأخرى (الماء والملح)**: كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه وانخفضت جودته.[3]

8-**مقاييس النفط**: قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن والحجم: [4]

أ- حسب الحجم: وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية البرميل والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر، ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.

---

[1]-محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ص 11.

[2]- علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترولopec عدد 123 خريف 2007 ص 13.

[3]-محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي مرجع سابق ص 08.

[4]- Mohamed Elhocine Benissad, op, cit, p 37.

ب–حسب الوزن: والوحدة المستعملة عالميا هي الطن وفيها حوالي 7 برميل من النفط، وتشتمل ثلاث مقاييس:

- الطن الطويل ويساوي 1006 كلغ.
- الطن المتري ويساوي 999 كلغ.
- الطن القصير ويساوي 906 كلغ.

المطلب الثالث: أهمية البترول.

إن الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على النفط، ليس فقط لكونه مصدرا للطاقة وسلعة إستراتيجية لها مكانتها الاقتصادية، بل يتعدى ذلك بكونه ظاهرة لها مكانتها السياسية والعسكرية والاجتماعية، وأهمية ذلك تتجسد في جوانب رئيسية متعددة كالآتي:

أولا: أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي: تعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والأسهل والأفضل لأن البترول يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي للبلد المنتج له، كما نجد ان تبعية المجتمعات المعاصرة للبترول أصبحت وثيقة ويعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي[1]، وتتجسد الأهمية الاقتصادية للنفط في العناصر التالية:

1–البترول كمصدر للطاقة: يحتل النفط المركز الأول من بين جميع مصادر الطاقة فعلى الرغم من تنوع مصادر الطاقة المتوافرة عالميا في الوقت الحالي وبدء دخول بعض المصادر المتجددة إلى حيز الاستخدام التطبيقي، إلا أن الدلائل تشير إلى أن البترول سيبقى الخيار الرئيسي لتوفير الطاقة في العالم وقد اكتسب هذه الميزة نظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها[2]:

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي آخر.

[1]–قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2009 ص 32.

[2]–محمد رضا الشوك، حيدر علي الديلمي، أهمية النفط في الحياة الاقتصادية لدول العالم، مقال نشر في 2010/12/24.

- تكاليف إنتاجهاأقل بكثير من تكاليف إنتاج كل البدائل الأخرى.
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى(المشتقات البترولية).

2-البترول كمادة أولية أساسية في الصناعة: يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول.

ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعمالها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية عليها، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير بما يساهم به في الإنتاج والدخل الوطني، بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية كالصناعات البتروكيماوية (الأسمدة، صناعة المطاط، النسيج الصناعي، المستحضرات الطبية...) والتي يتزايد عددها باستمرار[1].

3-البترول كمصدر للإيرادات المالية: إن الجانب المالي للبترول يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بترولية بصورها وأنواعها المختلفة، سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كأرباح أو ضرائب وسواء كان ذلك للدول النفطية المنتجة والمصدرة أو للبلدان المستوردة والمستهلكة ويساهم في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة عندما يكون مشتقات بترولية [2]

4-البترول كأهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية البترول المستخرج من البلدان النامية (بترول خام) ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد مستهلك لها محققة بذلك أرباح خيالية.

[1]-مدشن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005/2004 ص 12.

[2]-محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق ص 68.

5-أهمية البترول في القطاع الزراعي: دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر يطلق عليه اسم " البتروزراعة " وذلك لسببين:[1]

- البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.
- استعمال المنتجات البتروكيماوية كالأسمدة والمبيدات الحشرية، وأثرها على التقدم الزراعي.

ثانيا: أهمية البترول على الصعيد السياسي: أصبح البترول يشكل سلعة إستراتيجية تلعب دورا حاسما في النمو الاقتصادي العالمي وخاصة بالنسبة للدول ذات الاقتصاد المتقدم، والتي تعتمد على النفط المستورد. والمعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم غير متساو، هذا ما جعل الحصول عليه هدف من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي، حيث أصبح وسيلة صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا.

ثالثا: أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي: للبترول تأثير كبير على الحياة الاجتماعية وذلك من خلال المظاهر التالية:[2]

1-أهمية البترول للمواصلات: أصبح البترول بمثابة شريان للنقل الحديث، ويمكننا القول أنه حتى الآن لا يوجد بديل للبترول في قطاع النقل يحظى بالقبول اقتصاديا وتقنيا. وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات حوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم، فمختلف وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها، مثل: الديزل، البنزين والمازوت...

2-المنتجات البتروكيماوية واستخداماتها: حلت المنتجات البتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل: مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، الأدوية، الأسمدة ...الخ.

---

[1]-مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة 8/7 أفريل 2008.

[2]-مدشن وهيبة، أثر تغيراتأسعارالبترولعلىالاقتصادالعربي مرجع سابق ص 15.

3-دور النفط في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في لقطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا إلا أنها تساهم في تشغيل اليد العاملة وبالتالي التقليل من البطالة.

4-دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل: مساهمتها في دعم العاملين لديها، أو المساهمة في مختلف لتظاهرات الرياضية والثقافية والتربوية كبناء المدارس مثلا.

المبحث الثاني: الصناعة البترولية

تقوم الصناعة البترولية كغيرها من النشاطات الاقتصادية الصناعية على عدة أنشطة، منها الآليات المستخدمة في اكتشاف البترول والبحث عنه، والمراحل التي تمر بها هذه الصناعة وأهم مميزاتها.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة البترولية.

للصناعة البترولية عدة مفاهيم نذكر منها:

- الصناعة البترولية هي مجموعة من النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية، سواء بإيجاده خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان.[1]
- الصناعة البترولية هي صناعة بتروكيميائية تقم على استخراج البترول لخام ثم إعادة تصنيعه لإنتاج مشتقاته، لذا تنطوي دورة إنتاج البترول على خمسة مراحل: الاستخراج، النقل، التكرير، التوزيع فالتسويق.[2]

ولقد أصبح شائعا لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية النفطية التمييز والتفريق بين نشاطات الصناعات النفطية المختلفة وبصورة خاصة بين نشاطات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والتي نعرفها فيما يلي:

- **نشاط اقتصادي صناعي استخراجي**(الصناعة الاستخراجية): تهدف إلى استخراج مورد النفط من باطن الأرض وتسويقها بع إجراء ما يستلزمه هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة في المركبات ... الخ.

[1]– محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق ص 20.

[2]–إضاءات نشرة يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة لخامسة، العدد 06، الكويت يناير 2013 ص 04.

- **نشاط اقتصادي صناعي تحويلي** (الصناعة التحويلية): فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية.

ومن ثم فإننا يمكن أن نعرف الصناعة النفطية على أنها الصناعة التي تتضمن عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة. فالصناعة النفطية تشمل لإنتاج النفط والغاز، النقل والتكرير، التوزيع والتسويق، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيماوية.[1]

إن هذا النشاط الصناعي الواسع في مجالاته والمتنوع في مراحله والمتكامل في طبيعته، مرتبط وناجم عن طبيعة المادة النفطية وخصوصيتها المميزة عن بقية الموارد الطبيعية الأخرى، فمثلا: كون المادة النفطية أساسا تكمن في أعماق الأرض وفي بعض من طبقاتها ومناطقها الجيولوجية والجغرافية. أضف إلى ذلك تعذر استعماله واستهلاكه مباشرة وبصورة خاما إلا بنطاق ضيق ومحدود وبنسبة صغيرة. فلابد من البحث عنه وإيجاده واستخراجه وتحويله إلى منتوج سلعي صالح للاستعمال والاستهلاك.

[1]–عبد الهادي حسن طاهر، تنمية وتطوير الصناعات لبترولية في البلاد العربية، تقرير مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد 6–1973/03/13، نقلا عن محمد احمد الدوري، نفس المرجع، ص 6.

المطلب الثاني: صفات وخصائص الصناعة البترولية.

إذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحله ومتنوع في مجالاته وبصورة واسعة ومترابطة، فإن هذه البضاعة عوما لها من السمات أو الخصائص تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى، ومن أهم هذه الصفات والخصائص كالآتي:[1]

1-تتطلب الصناعة البترولية توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من اجل استغلال الثروة النفطية، بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية. حيث ان ضخامة الأموال في الصناعة البترولية تتفاوت أو تتباين من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى. بسبب تباين مكان تواجد النفط، وتعدد خصائص الثروة النفطية (عدم التجانس) وكيفية استغلالها.

2-تتطلب الصناعة النفطية وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا. إلا أن هذه الأخيرة تتسم بسرعة تغير استخدامها، مما يعني تغير عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة بسبب ارتفاع اهتلاك الآلات لطول فترة الإنتاج أو بسبب التقدم التقني في وسائل الإنتاج مما يعني تغير حجم النفقات بتغير وقت بدء الإنتاج.

3-تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي، حيث تتدخل مراحل إنتاج النفط بصورة يصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل، ويمكن تلخيص هذه المراحل في (البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والنتاج، التجميع، النقل، التخزين، التقطير، التنقية، التكرير، المزج والتركيب، التصنيع، التوزيع والتسويق).

4-يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة على العمل المركب أي العمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي، مما يؤدي إلى ضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة في مراحل الصناعة النفطية وخاصة المرحلة الأولية، والذي

[1]-أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، مذكرة دكتوراه غير منشورة جامعة ورقلة، الجزائر 2013/2012 ص 5.

يعني ضخامة حجم النفقات الثابتة (تعتبر هذه الخاصية السبب الرئيسي في اعتماد معظم الدول المنتجة على الشركات العالمية في بدء إنتاج النفط لكون معظم هذه الدول نامية * لا تملك التكنولوجيا ولا رؤوس الأموال لإقامة مثل هذه الصناعة).

5-تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة*في معظم المراحل الإنتاجية، وخاصة في المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب. وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري عال وكبير ولفترات زمنية ليست بالقصيرة من دون التحقق من وجود الثروة النفطية أم لا وهل هي بكميات كبيرة ونوعيات جيدة مما يبرر استغلالها اقتصاديا.

6-إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي مادة ناضبة وغير متجددة طبيعيا، أي أن حياة الصناعة البترولية هي لفترة زمنية محدودة ومعلومة. وعليه فإن الصناعة البترولية تتوقف على مدى تطور نسبة تقديرات الاحتياط النفطي.[1]

7-تتميز الصناعة البترولية بطول فترات الإنتاج، مما يزيد من أثار تغير التكنولوجيا وتغير طبيعة سوق كل عنصر من عناصر الإنتاج، وتغير طبيعة سوق النفط واختلاف هوية الملكية أو الاحتكارات، وتغير السعات الإنتاجية وصعوبة حساب تغيرات أسعار صرف العملات المستخدمة في حساب النفقات.

8-تتميز الصناعة البترولية باتساع نطاق نشاطها، الذي يمتد ليشمل السوق الدولية، فنجد أن إنتاج النفط يعتمد بصورة كبرى على الشركات العالمية. كما أن تعدد مراحل إنتاجه يؤدي إلى

*المخاطرة أو المغامرة: تعني القيام بنشاط أو عمل ومن دون التأكد الكامل من تحقق نجاحه، والمخاطرة البترولية تتركز بشكل خاص في عملية البحث والتنقيب والتطوير البترولي وهي أنواع: مخاطر طبيعية مثل تزايد ظاهرة الآبار الجافة، أو مخاطر فنية مثل الحوادث أو العقبات الفنية أو قد تكون مخاطر سياسية أو اقتصادية أو ذاتية كسوء التقدير، الإهمال، سوء استخدام الأدوات والمعدات حيث تعمل جميع هذه المخاطر إلى توقف الإنتاج.

[1]- بلقة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، لعلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر 2015/2014 ص 12.

توزيع هذه المراحل على عدد كبير من الدول. مما يعني يباين النفقات في المراحل المختلفة، حسب أسعار عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة وأسعار الصرف.[1]

9-نتيجة لكون النفط مادة إستراتيجية فإن المنتجين يفضلون الاحتفاظ بحجم نفقات الإنتاج في سرية تامة مما يعني لجوء الدارسين والمهتمين بالطاقة إلى التقديرات.

المطلب الثالث: هيكل الصناعة البترولية.

تمر صناعة النفط بعدة مراحل متماسكة والتي تشمل على الوسائل المختلفة العلمية والفنية للكشف عن هذه المادة والحصول على أنواع مختلفة منها حسب درجة كثافتها[2] وسوف نتطرق لهذه المراحل بشيء من التفصيل.

أولا: البحث والاستكشاف: يوجد طرق عديدة للاستكشاف والتنقيب عن الطبقات الجوفية الحاملة للبترول، وتستخدم هذه الطرق عادة على التتابع في ترتيب معين ولكن الخبرة والتجربة أثبتت أنه لا يمكن القطع بوجود البترول إلا عن طريق الحفر وفيما يلي وصف موجز لأهم طرق البحث عن البترول.

1-**المسح الجوي والاستشعار عن بعد:**تبدأ هذه الطريقة باستخدام الطائرات للاستشعار عن بعد أو الأقمار الصناعية إن وجدت حيث يتم تصوير المنطقة المراد البحث فيها عن البترول من الجو باستخدام آلات تصوير خاصة ثم يقوم الجيولوجيون والفنيون بتفسيرها والتعرف على التراكيب الجيولوجية للمنطقة ورسم خرائط طبوغرافية لتحديد أفضل الأماكن للبحث فيها.

2-**المسح الجيولوجي السطحي:** بعد عمل المسح الجوي وتحديد أفضل الأماكن لاحتمال وجود البترول فيها، يقوم الجيولوجيون بوضع خرائط تبين ظواهر الصخور وأخذ عينات

[1]-محمد راضي عبد الكاظم، تحديد الكلفة المعيارية للمواد الأولية المباشرة لنشاط استخراج النفط الخام والغاز بالتطبيق في شركة نفط الشمال، مجلة العلوم الاقتصادية، قسم المحاسبة، كلية الغدارة والاقتصاد، العدد 65، جامعة بغداد ص 353.

[2]- حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، مرجع سابق ص 09.

منها وفحصها من المعلومات المستخلصة يتمن الجيولوجيون من وضع خريطة تحدد الأماكن الملائمة لتجمع البترول.

3-**المسح الجيوفيزيائي:** يضع الجيولوجي عدد كبير من الخرائط التي توضح خصائص الطبقات موضع البحث، ولكن اتساع المساحة التي يحددها تحتاج بعد ذلك إلى تحديد ادق ويشمل المسح الجيوفيزيائي عدة أساليب أهمها:

أ- المسح المغناطيسي: الصخور النارية غنية بالمعادن المغناطيسية في حين أن الصخور الرسوبية تعتبر ضعيفة أو عديمة المغنطة، وعلى ذلك فإن هذه العملية تساعد على تحديد أنواع وتوزيع الصخور الجوفية وقياس درجة واتجاه المغناطيسية الأرضية.[1]

ب- المسح بقياس الجاذبية: تعتمد على قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الأرضية، حيث تتغير هذه الجاذبية حسب تغير نوع الصخور الموجودة في مكان البحث وتستخدم لقياس هذا التفاوت أجهزة خاصة شديدة الحساسية ثم يتم تحليل المعلومات بالأساليب الرياضية باستخدام الحواسيب للتوصل إلى النتائج.

ت- المسح الزلزالي: تقوم على إحداث هزات زلزالية صناعية في الطبقات الأرضية باستخدام بعض المتفجرات (كالديناميت مثلا) ثم العمل على استقبال وتسجيل أجهزة الاستقبال لصدى صوت الهزات التي يحدثها الزلزال الصناعي وتعتبر هذه الطريقة من أدق الطرق الجيوفيزيائية المستخدمة في الكشف عن البترول.

4-**الحفر الاستكشافي:** تلي هذه المرحلة مرحلة المسح الجيولوجي والزلزالي ويتم فيها حفر بئر عميقة للوصول إلى الطبقة أو التركيب المنشود.

ويبدأ الحفر البري بحفرة كبيرة نسبيا ثم يوضع بها أنابيب وقائية تثبت إلى جدران الحفرة بالإسمنت[2]* ويركب على طرفها العلوي معدات للأمان تغلق عند توقع حدوث انفجار ثم توضع مواسير الحفر.

---

[1]- قويدري قوشيح بوجمعة، مصدر سابق ص 09.

*الغرض منها منع اختلاط السوائل البترولية بالمياه الجوفية في تلك الطبقة.

ولا يخلو نشاط التنقيب عن البترول من المخاطر إذ يمكن أن تتفق الشركة مبالغ طائلة في موقع وينتهي البحث بخلوه من البترول وعندئذ يسمى هذا البئر بالبئر الجاف.

ثانيا: مرحلة الصناعة البترولية: تنقسم إلى مرحلتين:

1-**مرحلة البحث والتنقيب:** أو كما يسميها البعض مرحلة التنمية، حيث متى أيقن القائم بالعمليات أن الحقل المكتشف يعتبر حقلا تجاريا* شرع في تنميته وإعداده للإنتاج وتمر بمرحلتين:

أ- تعيين حدود الحقل: أي إذا اكتشف البترول في أحد قطاعات البحث أصبح لها الحق في تحويل القطاع المكتشف به البترول إلى عقد تنمية، أما المساحة الأخرى فهي ملزمة بالتخلي عنها.

ب- تنمية الحقل المكتشف: وتتم عن طريقك

- حفر آبار التنمية: وهي آبار تحفر داخل الحقل المكتشف بقصد الإنتاج منها ويحكم هذه العملية حجم الحقل وسمك الطبقة الحاملة للنفط حيث تعمل الشركة على تعظيم العائد ومعامل الاستخلاص.
- تكملة البئر: بعد أن يكون الحفر قد وصل للطبقة المنتجة يدلى داخل البئر أنبوبالإنتاج ليتدفق فيه البترول إلى الخارج ويثبت في آخر الأنبوب معدات للتحكم في حجم البترول المتدفق.
- إقامة قاعدة التجميع: وذلك بتوصيل كل بئر بأنبوب أفقي يمتد إلى محطة الدفع التي تدفعه إلى مركز التجميع ومن مركز التجميع يدفق الزيت إلى صهاريج التخزين في انتظار شحنه.[1]

2-**مرحلة الإنتاج(الاستخراج):** يتدفق النفط في معظم الآبار الإنتاجية الأولى بقوة الدفع الطبيعية، ولكم مع مرور الوقت تنخفض حدة هذا الضغط مما يستلزم استخدام وسائل الدفع

*أي أن الحقل يستطيع على مدى عمره إنتاج كميات من البترول تكفي قيمتها السوقية لتغطية نفقاته مضاف إليها هامش الربح

[1]- عيسى عبده، تقديم إسماعيل يحيى، بترول المسلمين ومخططات الغاضبين، دار المعارف، جمهورية مصر العربية

الآلي، وقد تستخدم تلك الوسائل من البداية خاصة إذا كان الضغط في الخزان منخفضا وكان النفط شديد اللزوجة. أماإذا توقف التدفق الطبيعي أو ضعفت فعالية الرفع الآلي فإن المنتجين غالبا ما يلجئون إلى استخدام وسائل الاستخلاص الثانوي وذلك بغية زيادة كميات النفط المستخلصة من الحقل وفيما يلي عرض سريع لطرق الإنتاج المستخدمة في استخراج النفط حسب تسلسل استخدامها:[1]

أ- الإنتاج الأولي: يشير إلى استخدام الطاقة الطبيعية للمكمن في إنتاج ما يمكن إنتاجه من النفط، ويضمن الرفع الصناعي باستخدام المضخات أو استخدام الرفع بالغاز ويرتبط معامل الاستخلاص بالضغط الأولي للمكمن وعمق ولزوجة النفط وتركيبه، وطبيعة الصخور ...

ب- الإنتاج الثانوي: يتضمن استخدام تقنيات مثل حقن الماء أو حقن الغاز غير القابل للامتزاج للمحافظة على الضغط أو زيادته، كما ويتضمن استخدام تقنيات تقدم طاقة إضافية للمكمن عبر بئر آخر مثل الحفر البيني والحفر الأفقي.

ت-الإنتاج الثالثي: يتضمن تطبيق تقنيات مثل حقن المواد الكيميائية، وحقن الغازات وتقنيا أخرى يمكنها إنتاج نفط أكبر من تلك التي أنتجت بالطرق الثانوية، وتنقسم بدورها إلى 3 أقسام:

- الإفاضة: يتضمن حقن مواد يمكن أن تمتزج مع النفط من أهمها غاز ثاني أكسيد الكربون، غاز النتروجين، والغازات الهيدروكربونية.
- حقن المواد الكيميائية: حقن الماء مضافا إليه بعض المواد الكيميائية مثل مخفضات التوتر السطحي والبوليمرات.. وتهدف الإفاضة وحقن المواد الكيميائية إلى تخفيض التوتر السطحي أو لزوجة النفط.

[1]-تركي حمش، الاستخلاص البترولي المحسن، آخر الابتكارات التقنية، مجلة النفط والتعاون العربي عدد 133 ربيع 2010 ص 42.

- الطريقة الحرارية: مثل حقن البخار في المكمن، أو الحرق في الموضع عبر حقن الهواء أو الأكسجين وغالبا ما يتم اللجوء إلى هذه التقنية في مكامن النفط اللزج والنفط الثقيل، وتهدف هذه الطريقة إلى تخفيض لزوجة النفط فتزداد سيولته ويسهل استخراجه.

ثالثا: نقل البترول: بعد إنتاج النفط تأتي الحاجة إلى نقله بطريقة اقتصادية حيث أن مناطق الإنتاج تكون بعيدة جدا عن مناطق الاستهلاك، وبالتالي يجب أن يقطع النفط برا وبحرا ويتضمن نقله أساسا:

- نقل النفط من آبار استخراجه إلى مراكز التجميع حيث يتم أساسا فصل الغاز والماء عن النفط الخام.
- نقل النفط من مراكز التجميع إلى مصافي التكرير المحلية.
- نقل المنتجات النفطية من مصافي التكرير إلى المستهلكين المحليين أو تصديرها إلى الخارج.
- نقل النفط الخام من مراكز التجميع إلى الموانئ لتصديره مباشرة كما هو في صفته الخام.

ويتم نقله بالوسائل التالية:[1]

1-**<u>النقل بالأنابيب:</u>** بدأ استخدام النقل بالأنابيب منذ عام 1865 بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم نقل البترول من كل بئر من آبار البترول بواسطة أنبوب إلى أقرب صهريج ثم يدفع إلى صهاريج التجميع في الحقول لتتم عملية المعالجة الأولية، حيث يتم فصل الماء والغاز عن الزيت الخام ثم يدفع إلى مصافي التكرير مباشرة أو إلى موانئ الشحن لتصديره. وتعتمد تكلفة إنشاء خطوط الأنابيب على المنطقة الجغرافية وحجم الخط وموقعه (بري أو جوي)، عدد وحجم محطات الضخ، المنشآت المرتبطة والظروف الاقتصادية العامة، وكلما زاد طول الخط كلما انخفضت الكلفة لكل ميل، هذا وإذا كان مسار خط الأنابيب يقع داخل

[1]-سارة حسين منيمنة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية والنشر، بيروت 1996 ص 324.

الحدود السياسية لأكثر من دولة لابد أن تسمح الظروف السياسية والعلاقات الدولية بإقامة مثل هذا الخط.[1]

2-**النقل بواسطة ناقلات البترول:** تعتبر ناقلات البترول مجرد سفن بضائع مصممة خصيصا لخمل ونقل البترول وهناك نوعان أساسيان من حاملات البترول: هما حاملات البترول الخام، وحاملات المنتجات البترولية.

كان شحن البترول عند بداية الصناعة يتم عبر السفن الشراعية وكان يستخدم البراميل الخشبية ودام ذلك إلى غاية 1873 تاريخ ظهور أول حاملة بترول تسير بالبخار، أما في سنة 1903 ظهرت أول ناقلة تسير بمحرك الاحتراق الداخلي كبديل لمحرك البخار.[2]

3-**النقل بالسكك الحديدية:** ينقل البترول في عربات ذات صهاريج خاصة.

4-**النقل عن طريق الطرق:** ينقل البترول بواسطة شاحنات ذات صهاريج.

رابعا: مرحلةالتكرير: إن البترول الذي تنتجه الحقول يحتاج إلى التكرير والتصنيع لتحويله إلى منتجات بترولية تصلح للاستهلاك في مختلف الاستعمالات، وسنتطرق هنا إلى مراحل التكرير ونواتج عملياته:[3]

1-**مراحل عملية التكرير**: تتكون من 3 مراحل أساسية هي:

أ- مرحلة التقطير: خلال عملية التقطير لا يجرى تغيير لجزيئات الهيدروكربونات عن طبيعتها وغنما يتم فصلها عن بعضها فقط، ويتم ذلك عن طريق تسخين البترول الخام تدريجيا، وحيث أن البترول مزيج لهيدروكربونات مختلفة لكل منها درجة تبخر معينة، فيتبخر أولا الهيدروكربونات الخفيفة مثل البنزين، ثم مع استمرار ارتفاع درجة الحرارة تتبخر

[1]- سمير القرعيش، خطوط أنابيب نقل البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 127 خريف 2008 ص 111.

[2]-Wikipedia free encyclopedia، oil tanker on line: http:// en.wikipedia.org wiki/oil tank last visited:23/11/2017.

[3]- بوزيان الحاج، السوق البترولية في ظل الحواريين المنتجين والمستهلكين، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي بجامعة الجزائر 2008 ص 13.

الهيدروكربونات الأثقل فالأثقل، ليجمع كل منتج في أنبوب خاص، ويبقى أخيرا الإسفلت في الأسفل ولا يتبخر.

ب-مرحلة التكسير والإصلاح: والهدف منها استخلاص منتجات بترولية عالية القيمة من أخرى منخفضة القيمة، وفي هذه المرحلة يجرى إحداث في جزيئات الهيدروكربونات، وقد تم اللجوء إليها كون النفط الخام يعطي نسب معينة ثابتة من المنتجات البترولية حسب كثافته ومكوناته، والجدول (1-3) يوضح ذلك:

الجدول(1-4): نسبة النواتجمن عملية التقطير حسب كثافة البترول الخام.

الدولة والنوع	الكثافة API	الخفيفة	المتوسطة	زيت الوقود
الجزائر-حاسي مسعود	44.5	35.0	36.0	29.0
ليبيا-البريقة	39.7	26.2	31.7	42.2
العراق -كركوك	26.1	25.0	30.6	44.4
إيران-خفيف	34.3	22.3	30.3	47.5
الكويت	31.3	19.4	25.3	55.4
السعودية -سفانية	27.3	16.0	23.3	60.8

المصدر: حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، مرجع سابق، ص 04.

غيرأن النسبة الناتجة عن عملية التقطير كثيرا ما تختلف عن نمط الطلب على المنتجات البترولية في الأسواق التي تخدمها

مصافي التكرير، ومن ثم تكون النتيجة وجود عجز في بعض المنتجات المطلوبة ووجود فائض في بعض المنتجات التي تزيد عن حاجة السوق، ومن هنا جاءت الحاجة إلى عمليات التكسير والإصلاح لجزيئات المنتجات البترولية وتتم عملية التكسير الحراري بإخضاع المقطرات الثقيلة لدرجات حرارة مرتفعة نسبيا لفترة من الوقت تنقسم خلالها الجزيئات الكبيرة إلى جزيئات صغيرة. وقد تستخدم عملية التكسير لأغراض أخرى منها تكسير أو تخفيض لزوجة الزيوت مرتفعة اللزوجة مما يرفع قيمتها، كذلك يمكن تكسر شمع البارافين لإنتاج

منتجات تصلح لأغراض صناعية خاصة، وبصفة عامة تتوقف طبيعة المنتج النهائي على شدة عملية التكسير من حيث الحرارة والمدة.[1]

وتجد الإشارة إلى أن هناك تقنيات أخرى للتكسير إلى جانب التكسير الحراري طورتها مصافي التكرير مثل التكسير الهيدروجيني.

ت-مرحلة المعالجة: ويقصد بها جعل المنتجات البترولية موافقة للمواصفات التسويقية من حيث اللون والرائحة والاستقرار وغير ذلك، حيث يتم خلالها إزالة بعض الشوائب من المنتجات الوسيطة لجعلها مناسبة أكثر للعمليات اللاحقة التي ستجري عليها. ومن تلك التحسينات أيضا بلوغ درجات مطلوبة من اللزوجة بالنسبة لزيوت التزييت، ورفع عدد الوكتان في البنزين لزيادة جودته، أو لبلوغ المتطلبات البيئية التي تفرضها قوانين الدول.

هذا وتتوقف التكلفة اللازمة لإقامة معامل التكرير على طاقة المعمل فكلما ارتفعت الطاقة زادت التكلفة ولكن هذه التكلفة ترتبط أيضا بنوع الأجهزة التي يجهز بها المعمل فبعضها أجهزة بسيطة منخفضة الثمن نسبيا كأجهزة التقطير العادي وبعضها أجهزة مركبة مرتفعة الثمن نسبيا كأجهزة التكسير. وتزداد تكلفة معامل التكرير التي تنشأ في الدول غير الصناعية حيث تزيد التكلفة بحوالي 15-30%.[2]

علما أن مصافي النفط ليست قادة على استيعاب كل أصناف النفوط، حيث كل مصفاة مصممة حسب نوعيات معينة للنفوط، ضمن مواصفات ومعدلات معينة.

2-منتجات مصافي التكرير واستعمالاتها: تنتج عمليات التكرير مجموعة متنوعة من المنتجات يكن تصنيفها إلى منتجات طاقويةومنتجات غير طاقوية.

أ- المنتجات الطاقوية: يستخدم الوقود البترولي لتوليد الطاقة في المحركات، أو لتوليد الكهرباء أو النار في المساكن والمتاجر والمصانع، لكن لكل وقود له استعمالاته الخاصة كما يلي:[3]

[1]-حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية وسياسية، مرجع سابق ص 08.

[2]-عيسى عبده، مرجع سابق، ص 286.

[3]-حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية مرجع سابق، ص ص 11.14

- البنزين:ويسمى في الولايات المتحدةغازولين، ويستخدم بصفة أساسية في محركات الإشعال الشراري (السيارات والطائرات).
- الكيروسين:يستخدم في الطهي والتدفئة، كما يستخدم كوقود للجرارات، كما قد يستخدم كوقود للطائرات النفاثة عند درجة جودة معينة.
- زيت الغاز:ويستعمل وقودا لمحركات الديزل ولتوليد الحرارة في المساكن والمصانع كما يستخدم في عمليات التكسير لتحويله إلى بنزين ممتاز.
- وقود الديزل:وهو اسم عام يطلق على عدد من المنتجات البترولية التي تدار بها آلات الإشعال بالضغط ذات السرعات البطيئة والمتوسطة والمستخدمة أساسا في المعدات الثابتة وهي أبطأ وأكبر حجما.
- زيت الوقود:ويحرق لتوليد الحرارة بصفة عامة أو لتحضير البخار المستخدم في السفن والقطارات كما يستخدم في محركات الديزل الكبيرة المستخدمة في السفن.

ب- **المنتجات البترولية غير الطاقوية:** إلى جانب الاستخدامات الطاقوية للمنتجات البترولية والتي تمثل الجزء الأكبر، هناك استخدامات أخرى لا يتم فيها حرق المنتجات وهذه أمثلة قليلة للمنتجات البترولية المستخدمة لأغراض طاقوية:[1]

- غاز البترول المسال يستخدم في صناعة البتروكيماويات.
- الزيوت للمحركات والآلات.
- البتيومين لإنشاء الطرق وترصيف السقوف.
- شمع البارافين لصناعة الشموع وسوائل التلميع.
- الفحم النفطي والذي يستخدم لصناعة الالكترودات وفي الصناعات الكيميائية.

[1]-IEA publication, Energy Statistics MANUAL, op citpp 172,173.

هذا ويمكن استخدام بعض المنتجات البترولية كمواد أولية في صناعة البتروكيماويات وتحويلها إلى مئات المنتجات البتروكيماوية منها: المذيبات والمنظفات البترولية، الصمغيات الصناعية كالبلاستيك، المطاط الصناعي، الألفيات الصناعية، الأسمدة ...

خامسا: مرحلة التوزيع: تترابط هذه المرحلة وتتكامل مع المراحل السابقة لتكون ما يطلق عليه بالنشاط الاقتصادي البترولي أو الصناعة البترولية، وهدف هذه المرحلة هو تصريف وتوزيع السلعة البترولية سواء أكانت كمادة خام أو منتجات بترولية إلى أسواق استعمالها واستهلاكها على الصعيد الوطني، الإقليمي أو العالمي.

ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة فنية–قانونية–إدارية–اقتصادية، وبمعدات مختلفة وواسعة، ووسائل النقل المختلفة، معدات التخزين والتوزيع الرئيسية والثانوية.[1]

تؤدى الوظائف التسويقية في قطاع النفط من خلال التسويقية في قطاع النفط من خلال قناة التوزيع، إلا أن المفهوم التقليدي لقناة التوزيع والذي يعتمد على انتقال الملكية لا يكون كافيا هنا، حيث أن هذا المفهوم يقتصر فقط على الوسطاء والوكلاء والسماسرة، ويسقط عناصر هي من تصميم العملية التسويقية للنفط ومشتقاته. إذ تختلف قناة التوزيع البترولية عنها في باقي السلع حيث أن المنتج البترولي يجب أن ينقل ماديا بوسائل النقل المختلفة، ويروج باستخدام وكالات إعلان ووسائل نشر متعددة، وهو يمول في أي مرحلة من المراحل بواسطة مؤسسات مختلفة، كما قد تجمع المعلومات التسويقيةعنه بواسطة مكاتب تسويق مختلفة، كما قد لا تنتقل الملكية على طول قناة التوزيع في ظل التكامل الرأسي للشركات البترولية.

وبالتالي تكون قناة التوزيع عبارة عن تركيب وتتابع الوكالات أو المؤسسات التي يتحرك من خلالها واحد أو أكثر من التدفقات التسويقية، وتشمل كل التدفقات الحيازة المادية، الملكية، الترويج، أوامر الشراء والسداد، المخاطرة والتمويل، التفاوض وأخيرا الاتصالات. ولا تتحرك هذه

[1]–محمد احمد الدري، مرجع سابق، ص 56.

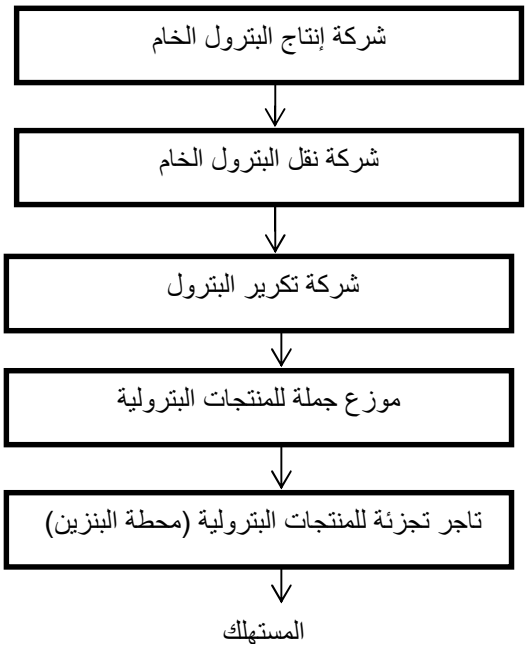
التدفقات في اتجاه واحد فبعضها يتحرك إلى الأمام كالحيازة والملكية، وبعضها يتحرك إلى الخلف كأوامر الشراء والسداد، وبعضها يتحرك في الاتجاهين كالتمويل والمخاطرة والتفاوض.

وبالتالي فإن هذا التعريف لقناة التوزيع يمدنا بالهيكل الذي من خلاله يمكن ممارسة الأنشطة التسويقية أي تحقيق تحرك كل التدفقات التسويقية.[1]

كما وتجدر الإشارة إلى أن قناة التوزيع تحتاج إلى درجة عالية من التنسيق بين مكوناتها لتؤدي وظائفها بفاعلية لتحقيق أهدافها، ولتحقيق هذا التناسق هناك عدة بدائل لتنظيم قناة التوزيع، وأكثر هذه البدائل شيوعا هي:

- يترك تنظيم القناة لقوى السوق حيث نجد عدد من المؤسسات مصلحتها المشتركة تستوجب نوعا من التعاون من اجل تحقيق النفع المشترك لها جميعا والشكل التالي يوضح تنظيم قناة التوزيع في ظل قوى السوق.

الشكل (1-2): تنظيم قناة التوزيع في ظل قوى السوق.



المصدر:صديق محمد عفيفي، مرجع سابق ص 349.

[1]- صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، طبعة 9، مطابع الولاء الحديثة، الإسكندرية، 2003، ص 343.

- أما البديل الثاني فهو التكامل الرأسي حيث تمد إحدى المؤسسات مجال نشاطها إلى أعلى أو أدنى بهدف سيطرة أكبر لها على قناة التوزيع، وذلك هو النمط الأكثر شيوعا في الصناعة البترولية.
- وأخيرا قنوات التوزيع الموجهة أو المنظمة من قبل الحكومة، حيث تجد الحكومة ان مثل هذا التوجيه أو التنظيم ضروري للصالح العام.[1]

سادسا: مرحلة التصنيع البتروكيماوي: وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية...الخ. تضم هذه المرحلة عددا واسعا وغير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في المجمل الاقتصادي الوطني أو العالمي (لو يبدأ ظهورها للوجود إلا منذ فترة الثلاثينات من القرن العشرين وفي بعض الأقطار كالولايا المتحدة الأمريكية وألمانيا...)[2].

يمكن اعتبار مرحلة التصنيع البتروكيماوي من ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرا للترابط فيما بينهما واعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة النفطية بصورتها وبأشكالها المختلفة. وقد لا تعتبر هذه المرحلة من ضمن مراحل الصناعة النفطية نظرا للاستقلالية والانفعال فيما بين تلك المراحل، خاصة وان العملية الإنتاجية النفطية تكتمل لوحدها بالمراحل السابقة فقط دون مرحلة التصنيع البتروكيماوي.

في العديد من بلدان العالم[3] يقتصر النشاط الصناعي البترولي على المراحل الخمسة الأولى في حين يمتد العديد من البلدان الصناعية الأخرى[4] إلى مرحلة التصنيع البتروكيماوي. بينما يقتصر

---

[1]– صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص 348.

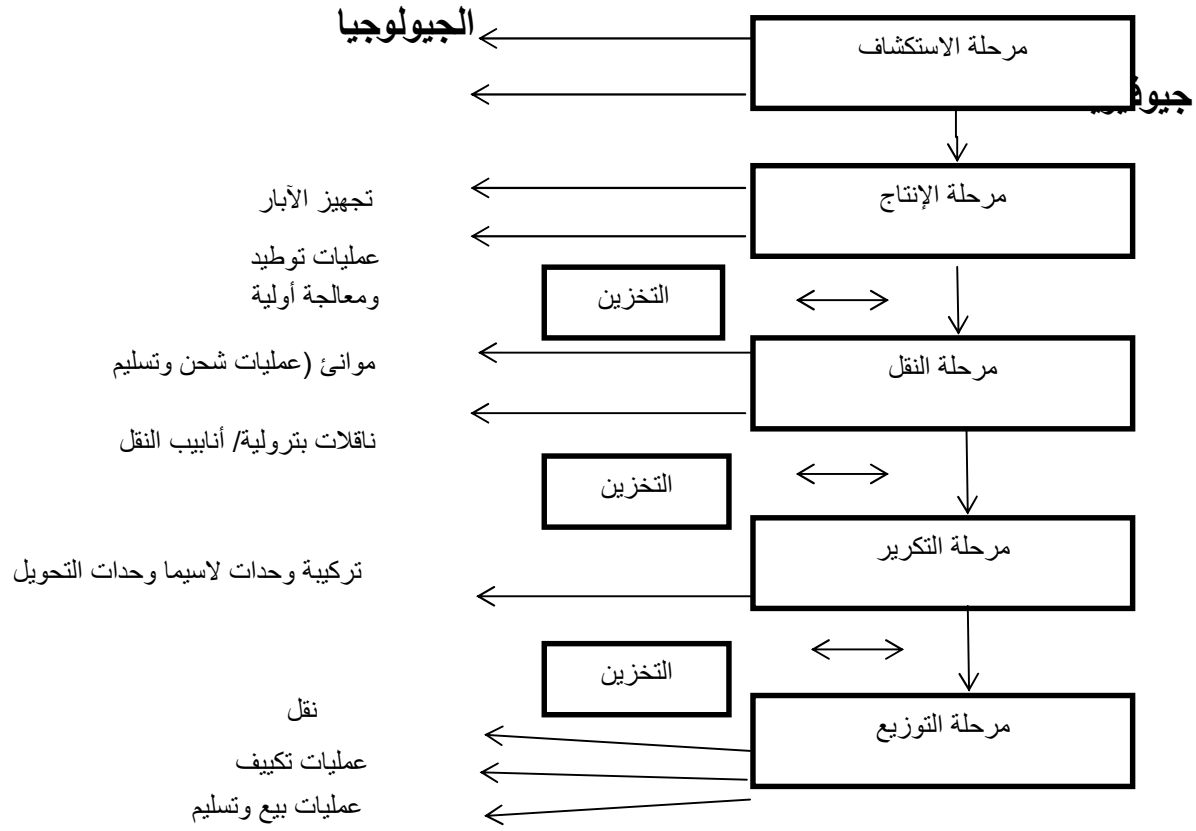
[2]–أحمد حسين علي الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر صيدا، بيروت، 2011، ص67.

[3]–من بين هذه البلدان: السعودية، الجزائر، ليبيا ...الخ

[4]–من بين هذه البلدان: كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا...الخ.

نشاط الصناعة البترولية في العديد من بلدان أوروبا الغربية والأسيوية[1] التي لا تتوفر على الثروة البترولية في أراضيها بل تقوم باستيراد المنتجات البترولية خاما على الصناعة البتروكيماوية.

الشكل (1-3): مراحل نشاط الصناعة النفطية



المصدر:فضيل لبنى، الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري (2000-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2015-2016، ص 16.

[1]-من بين هذه البلدان: ألمانيا، فرنسا واليابان...الخ.

المبحث الثالث: القطاع النفطي في الجزائر

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على البترول في تلبية حاجاتها كونها مصدر رئيسي لهذه الثروة، فهي تتأثر بكل ما يحدث لها من تغير في مسارها، وقد عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحوظا إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى باعتبارها العصب الأساسي للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: التطور التاريخي للقطاع البترولي الجزائري.

كان ظهور آثار البترول في مناطق مختلفة من الجزائر دليلا على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية ستكون واعدة مستقبلا في إنتاج المحروقات ومحفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

أولا: اكتشاف البترول في الجزائر:

يعود الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للبترول في الجزائر إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد سنة 1913م حيث كان أول إقليم أجريت فيه عملية البحث والتنقيب هو الإقليم الغربي بمنطقة غليزان، وتم حفر أبار قليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية كانت ظاهرة على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان)المكتشف عام 1915م وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.

أما تاريخ الإنتاج الفعلي للبترول في الجزائر، فلم يكن سوى بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان الحافز لذلك ظهور أهمية البترول خلال الحرب وبعدها، فباشرت فرنسا عملية الاستكشاف وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين والذي أنتج خلال فترة(1949-1956) كمية 308.7[1]ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا رغم أنه كان ذا جودة عالية.

[1]-Rabah Mahiout, le pétrole Algérien, ENAP, Alger, 1947,p 106.

وبداية من الخمسينيات القرن الماضي ازداد اهتمام الإدارة الفرنسية للثروة البترولية في الجزائر، ففي أكتوبر 1953م أعطيت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب والاستغلال في الصحراء(CREPS) ورخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول(CFP)،وفي جانفي 1956م[1] تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية الواقعة بعين أميناس هو حقل عجيلة، وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي مسعود الذي يعتبر من أكبر الحقول البترولية، وبذلك يؤرخ لعهد البترول في الجزائر من سنة 1956م.

وقد كان قيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا)، وهي مساحة مترامية الأطراف، إذ تمثل أكثرمن 80% من مساحة القطر الجزائري المقدرة ب2.831.741كلم^2 ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958م إلى 20.7مليون طن سنة 1962م ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969، وقدر إنتاج الجزائر لسنة 2009 حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول من البترول الخام 77.6 مليون طن سنويا، وقد قدر إنتاج الجزائر لسنة 2014 حوالي 1.2 مليون برميل من النفط يوميا حسب توضيحات المسؤول الأول عن سوناطراك[3].

وتتبع الجزائر حاليا سياسة بترولية تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية وخاصة السوق الأوروبية والأمريكية.

---

[1]–بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر"، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 1995، 169.

[2]– عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 ص 27.

[3]– صارة، إنتاج الجزائر من المحروقات فاق التوقعات في الأشهر الأربعة الأولى من **2015**، مقال متوفر على الموقع التالي www.elahdath.net/national/2310، تاريخ الاطلاع 2018/04/02 على الساعة 11:20.

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها "سوناطراك".

تم إنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سوناطراك بموجب المرسوم 491/63 في 1963/12/31م، وقد حدد عدة أهداف تتمثل في القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات، شراء وبيع المحروقات الحصول على التراخيص البترولية وتوقيعا لاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول، تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة والقيام بجميع أنشطة التنقيب الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات. وقد خطط لذلك عبر عدة مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" لكسر احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية على معظم الأنشطة البترولية، وكان دورها محصورا في نقل وتجارة المحروقات فقط، ثم تعزز عام 1966م عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تتولى بداية من 1971م مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات.

كما أنه قبل صدور قرارات التأميم في 1971/02/24م انتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدأت بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بالأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك: منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في عام 1966م ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم (B.P) في جانفي 1967م، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967م، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49/51% وهي الأولى من نوعها في الجزائر بين سوناطراك وشركة" غيت" الأمريكية. ومع نهاية 1967م كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من النقل و65% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع.

وقد حققت شركة سوناطراك العديد من الاكتشافات في ميدان الحقول الغازية والبترولية وذلك بعد إحداث تعديلات على قانون الاستثمار الذي فتح المجال للشركات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى يعود إلى النمو المتزايد في طلب على الطاقة في العالم كما لعبت دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الجزائري مع الانتقال إلىاقتصاد السوق وفتح السوق الجزائرية على المنافسة الأجنبية وترغب حاليا أن تصبح مجموعة بترولية عالمية بتوسيع نشاطاتها بالعديد من مناطق العالم.

ثالثا: الانضمامإلى الأوبك (OPEC):

الأوبك هي منظمة الدول المصدرة للنفط، تأسست في دورة بغداد من 10-14 أيلول (سبتمبر) 1960م، وكانت الدول المؤسسة هي العراق، السعودية، الكويت وفنزويلا وإيران. ثم بعد ذلك انضمت قطر عام 1961م، وإندونيسيا 1962م، وليبيا في نفس العام، والإمارات 1967م (انضمت باسم أبو ظبي)، ثم انظمتالجزائر1969م، نيجيريا 1971م، الاكوادور1973م والغابون التي بدأت عضوا مشاركا من سنة 1973م ثم عضوا كاملا في 1975م.[1] و قد انسحبت الدولتان الأخيرتان من المنظمة لاحقا وانضمت أخيرا انغولا عام 2007 وتشمل حاليا على 13 عضوا.

وقد جاءت أساسا احتجاجا على سيطرت الشركات العالمية التي قررت خفض أسعار النفط من جانب واحد والتي تستغل البترول وتقرر فرض الأسعار والعوائد دون الرجوع إلى الدول المضيفة والمالكة القانونية له. وجاء في المادة الأولى من قانونها الأساسيالإعلان عن نشأتها من طرف حكومات الأعضاء المؤسسين لها.[2]

وتملك (OPEC) احتياطات بترولية ضخمة وصلت إلى 73.4% من الاحتياط العالمي في سنة 1986م وحوالي 76.8% في سنة 1996م وحوالي 75.7 % في سنة2006 م.

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر البترولية.

أولا: احتياطي البترول في الجزائر.

[1]: الشمري رضا عبد الجبار، الأهميةالإستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 377.

[2]: بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 84.

يعرف الاحتياطي البترولي بأنه كمية وحجم البترول المخزون في باطن الأرض الذي لم يستخرج بعد ويمكن استخراجه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف، ويتغير الاحتياطي البترولي من دولة لأخرى، فنجد الجزائر كغيرها من الدول تحتفظ باحتياطي بترولي[1]وبحسب المدير التنفيذي لشركة سوناطراك عبد الحميد زرقين، احتياطات البترول والغاز في الجزائر تقدر بنحو 4مليارات طن من البترول المكافئ، مما يجعلها واحدة من المواقع الرئيسية في شمال إفريقيا للاستثمار فيها[2].

وقد مكن التوجه الجديد لسياسة تطوير المحروقات من إدخال تغيرات جوهرية وذلك بفضل اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في ميدان الحفر والإنتاج حيث تعمل في الجزائر أكثر من 30شركة عالمية للبترول والغاز، وقد وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 15 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2013، حيث في أواخر الربع الثالث من عام 2011، وقعت مؤسسة بي في اي بي PVEP الفيتنامية وشركاؤها بي تي تيPTT التايلندية و جه جي سي JGC اليابانية، على عقد هندسي بقيمة 451.3 مليون دولار مع شركة سوناطراك الجزائرية. يمتد العقد 31 شهرا ويتضمن بناء مركز معالجة للبترول تبلغ استطاعته 20 ألف برميل يوميا ومحطة ضغط لنقل الوقود من حقل "بير سيبا" إلى مدينة حاسي مسعود باستطاعته 1مليون متر مكعب، كما يتضمن مد خطي أنابيب بطول 130 كم ومحطة فصل للماء، ومحطة لتوليد الكهرباء ضمن حقل الواقع جنوبي الجزائر.[3]

كما كشف الرئيس المدير العام الأسبق لمجمع "سوناطراك" والخبير النفطي، عبد المجيد عطار، أن النموذج الطاقويالمنتهج من قبل الحكومة سينتهي بالجزائر إلى أزمة مع بداية العقد الثالث من

[1] :Nadine Bret Rouzaut, Jean-Pierre Favennec, Recherche et production du pétrole et du gaz, réserves, coutes, contrats, editonstechnip, 2eme édition, paris, France, 2011, p121.

[2]: دخلي عبد الرحمان، **أثر تذبذب أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم مالية، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر،2015/2014، ص 100.

[3]: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي 38، أوبك ، الكويت، 2011، ص 125.

القرن الحالي. وقد يدفع بالجزائر إلى استيراد النفط بداية من 2037،[1]لذا يجب عليها وضع السياسة المثلى منأجل المحافظة على إحتياطاتها من المحروقات وهذا يعني صيانة ثروة البلاد لأجيال المستقبل باعتبار هذه الاحتياطات هي لسلع غير متجددة ويعتمد عليها الاقتصاد الوطني بصفة كبيرة.

ثانيا: استهلاك الجزائر من البترول.

عرف الاستهلاك الوطني للطاقة في الجزائر اتجاها عاما تصاعديا فمن 13917 ألف طن نفط مكافئ سنة 1980م انتقل إلى 26330 ألف طنفي 1993م، ثم ينتقل إلى ما قدره 30115 طن نفط مكافئ سنة 2000، وصولا إلى 39393طن نفط مكافئ في سنة 2007، بنسبة نمو بلغت 6.77%سنويا ما جعل الاستهلاك الوطني يتضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال 27سنة.[2]

وبإمكاننا أن نقسم نمو الاستهلاك الوطني إلى مراحل مختلفة، حيث نجد أنه قد مر بمرحلة نمو بطيئة نوعا ما بين سنتي 1986م و1997م بمعدل نمو يقدر بحوالي 2%، وهو ما نفسره بحالة الركود الاقتصادي والأوضاع المتدهورة التي عاشتها الجزائر، ثم تلته مرحلة نمو متسارع أخرى بين 1997م و2007م بمعدل نمو سنوي يقارب 5%، وهو ما يبين حالة النشاط والديناميكية الاقتصادية التي دخلته الجزائر خلال العشرية الأخيرة بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وخاصة في مجال الأشغال العمومية والبناء بالإضافة إلى تطور شبكات التوزيع والنقل لمختلف الموارد الطاقوية.

إن استهلاك الجزائر للنفط يتزايد يوميا، فمن 308 ألف برميل نفط مكافئ لسنة 2008م، تزايد الاستهلاك إلىأن وصل إلى 377 ألف برميل نفط مكافئ لسنة 2012م، وقد أكد الخبير الاقتصادي عبد المجيد عطار، أن الجزائر تواجه تحديات مركبة تتمثل في ارتفاع الاستهلاك

[1]: عبد الوهاب بوكروح، الجزائر استهلكت 50%من احتياطاتها من البترول والغاز، مقال متوفر على الموقع http://www.maghress.com/magharib/33110، تاريخ الاطلاع 2018/04/10.

[2]: دخلي عبد الرحمان مرجع سابق ذكره، ص 102.

الداخلي في ظل الحاجة إلى الاستمرار في أمام ضغوط تراجع الإنتاج الوطني منذ 2007م، وفي حالة تنويع الاقتصاد والتنظيم الاقتصادي إلى غاية 2019م، فان الجزائر في مواجهة الحائط سنة 2022م عندما يقفز استهلاكها إلى كمية تفوق صادرات الجزائر سنة 2011م، مضيفا أن الكارثة التي ستواجه الجزائر تكمن في تراجع مداخليها من تصدير المحروقات بحوالي 75% بعد 10سنوات، وفي حال الفشل في تنويع الاقتصاد الوطني فإننا في مواجهة مباشرة مع الحائط، مشيرا إلى أنه لا أحد يمكنه توقع ماذا سيحدث في المجتمع، مما يتطلب التدخل العاجل، وبداية من الآن من خلال وضع نموذج تحول طاقوي جديد وبسرعة، لأن البلاد أمامآخر فرصة لها لأن كل الدلائل العلمية تقول أنه لا يمكن اكتشاف حاسي مسعود وحاسي الرمل جديدين.[1]

المطلب الثالث: الميزات التنافسية للصناعة البترولية الجزائرية.

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي:

- مزايا تنافسية متعلقة بالتكاليف: تعتمد على تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين، وتتطلب كفاءة عالية وملاحقة مستمرة للتكلفة بهدف تقليصها.
- مزايا متعلقة بالجودة: تعتمد على تحقيق منتجات متميزة وذات جودة خاصة مقارنة بالمنافسين.
- مزايا متعلقة بالآجال: وهي آجال تسليم المنتوج ووصوله إلى الزبون (إلى الأسواق).

هذه المزايا تخص جميع السلع المعدة للسوق من خلال عملية الإنتاج، مع ملاحظة أن منتوج النفط الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة، ولذلك فإن مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث

[1] تاريخ الاطلاع: 2018/03/03 على الساعة 15:30مقالالنفط في الجزائر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84

الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول والتي تتدخل (إلى جانب التكاليف والمدة) في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن أن نحدد الميزات التنافسية للصناعة النفطية الجزائرية كما يلي:

أولا: ميزة الموقع الجغرافي (الميزة المتعلقة بالتكاليف): ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، نيجيريا أو روسيا. ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا (إسبانيا، ايطاليا، فرنسا وانجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

ويعد البترول الليبي منافسا قويا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية لكن تبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل.[1]

ثانيا: الميزة المتعلقة بجودة النفط الجزائري: إن بترول الجزائر الأساسي المعروف ب " صحاري بلند" يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت ودرجة كثافته، فالبترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته ب

[1]–زغيب نبيل، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 53.

0.830 وهو يشمل على 34% بترين، 24%غازوال، 32% وقود التدفئة، 8 % زيت، 1% برافين، كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي[1]، وتعد من أجود أنواع النفط، وتمتاز بأنها أقل اشتمالا على الشوائب، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له. والجدول الموالي يبين ميزات الجودة للبترول الجزائري الخفيف مقارنة ببعض أنواع البترول لدول منظمة الأوبك، خاصة فيما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت ودرجة الكثافة النوعية.

الجدول(1-5): مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول دول الأوبك.

البلد	نوع البترول	درجة كثافة API	نسبة الكبريت	نسبة نوعية من المنتجات البترولية		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.0	35.0	29.0
السعودية	متوسط	34.0	1.6	20.5	31.0	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.0	40.0	48.0

المصدر:محمد احمد الدوري، مرجع سابق ص 12.

إن ميزة انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب الموقع الجغرافي، وميزة النوعية تجعلان المحروقات الجزائري ذات قذرات تنافسية كبيرة وستستمر كذلك، إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين وهذا يعني أن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر أيضا، هذه القوة التنافسية إزاء المنتجين

[1]-محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 12.

المصدرين في الشرق الأوسط وروسيا ستمكن الجزائر من تحسين مركزها في السوق الدولية وستستفيد من وضعيتها من خلال:

- حصولها على عائدات مالية إضافية، والحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي).
- تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن.

كل هذا يعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكن أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة.

خلاصة الفصل

يعتبر البترول بما لديه مي ميزات وخصائص لا تتوفر في بدائله سلعة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، مما يضفي عليه الطبيعة الدولية وأهمية خاصة، إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة.

وكخلاصة لما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن:

- البترول سلعة تتميز بالنفاذية والنضوب والتنوع، وله كثافة رأسمالية في كل مرحلة من مراحل تصنيعه.
- هناك العديد من الخصائص التي تميز بين جودة البترول وتكاليف إنتاجه، وبالتالي التأثير على سعره.
- لا تقتصر أهمية البترول على الجانب الاقتصادي فقط، بل تتعدى ذلك إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية.
- عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحوظا إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى باعتبارها العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، هذا التطور كان راجعا للشراكة التي تضاعفت

خلال السنوات الأخيرة بحيث ساهمت في رفع قدرات الجزائر في الاستثمار بصفة معتبرة خاصة في مجال البحث والتنقيب.

- لقد بينت الإمكانيات الجزائرية خاصة ما يتعلق بالموقع الجغرافي وجودة البترول أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة بالدول المصدرة للبترول الأخرى.
- إن تطور قطاع النفط في الجزائر أدى إلى تفاقم الثنائية الاقتصادية حيث أصبحت قطاعات التصدير تحظى بأولوية في سياسات التنمية الوطنية، وتحتكر نصيبا وافرا من الامتيازات والدعم على حساب القطاعات الأخرى.


الفصل الثاني:
السوق النفطي والأزمات النفطية

تمهيد

إن أهمية البترول في الاقتصاد العالمي تظهر من خلال اعتباره موردا استراتيجيا مهما في الحياة الاقتصادية، فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم ضمان سيرورة اقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.

ويعتبر القرن الواحد والعشرين عصر البترول، حيث شهدت أسعاره عبر الزمن تغيرات أثرت إما بالسلب أو الإيجاب على اقتصاديات دول العالم المصدرة والمستهلكة للبترول.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم ما يميز السوق البترولية عن باقي الأسواق، وكذا الأزمات التي شهدتها سوق النفط العالمي، ونعالج أهم محددات الأسعار البترولية فنتناول جانب الطلب والعرض وأهم محدداتهما، والأسواق العالمية للنفط وأهم الفاعلين فيها وذلك من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: السوق العالمية للنفط.

المبحث الثاني: السعر النفطي ومحدداته.

المبحث الثالث: أهم الأزمات النفطية.

المبحث الأول: السوق العالمية للنفط

لقد مرت الصناعة البترولية بتغيرات متلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار فيها، وقد صاحب هذه التغيرات تطورات هامة في قواعد ومعاملات تسعير البترول. الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار سوق النفط، حيث أن الاحتكار الذي عاشته الدول المصدرة من طرف الشركات النفطية الكبرى طوال القرن الماضي أدى إلى وجود سوق ومنظمات فاعلة فيها لحماية هذه الثروة.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع السوق النفطي.

أولا: مفهوم السوق النفطية.

لها عدة تعاريف:

- تعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، وهناك عدة أنواع للأسواق ومن أهم صورها سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار المطلق كنموذجين متطرفين يقع بينهما عدة صور أخرى مثل سوق المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة.[1]
- هي السوق التي يتم التعامل فيها بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب الذي تنبثق منه الأسعار، مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى،

[1]–بلقلة ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول لمصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، مرجع سابق ص 18.

كالعواملالسياسية، العسكرية والمناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.[1]

- هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلع البترولية خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة، ومن المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون والمشترون والسلعة محل التداول والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف طبيعة السوق.[2]
- السوق العالمية للنفط تضم كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض(المنتجين) من جهة، ومشترين وهم يمثلون جانب الطلب(المستهلكين) من جهة أخرى. ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار القلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود متعاملين محدود ويمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه.[3]

ثانيا: أنواع الأسواق النفطية.

تأخذ تجارة النفط عدة أشكال مثل البيع والتسليم الفوري أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة، حيث تختار كل دولة مصدرة للنفط بعض القنوات وفقا لظروفها وظروف سوق النفط العالمي، هذا ما أنتج أشكالا مختلفة للأسواق النفطية تتمثل فيما يلي:

[1]–بوبكري رقية، عرباوي نور اليقين، مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012–2013 ص 12.

[2]–نبيل مهدي الجنابي، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك، جامعة القادسية ص12

[3]–علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساته على أسواق النفط العالمية والأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد127 المجلد34ن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت 2008، ص 13.

1-**الأسواق الفورية:** ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تتم في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتجات[1]، وتتسم الأسواق الفورية بكونها موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية، وتسيير وسائل الاتصال الدولي بالإضافة إلى موقعها الجغرافي كالقرب من مصافي التكرير، كما يعكس حركة الأسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق النفط وحالة التوازن بين العرض والطلب، وتتأثر الأسواق الفورية بالإشارات التي تتسلمها من الأسواق الآجلة، حيث ينعكس الارتفاع في الأسعار المستقبلية في ارتفاع ثنائي للأسعار الفورية ومستويات المخزون النفطي لغرض التحوط من ارتفاع الأسعار الفورية مستقبلا.[2]

2-الأسواق الآجلة: والمقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود بترولية مستقبلية، قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا والاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود والتي لا تخضع إلى مراقبة محكمة[3]، وما تجدر الإشارة إليه أن بعض العقود الآجلة، لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها، إلا أن الغالبية يتم تسويتها نقدا. تستخدم العقود الآجلة إما للحماية من تقلبات الأسعار الفورية حيث أنها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار، كما أنها تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح من الكسب من هذه التقلبات ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

---

[1]-Oliver Riebel, l'opec : une organisation face à ses défis pétrole et technique, association française et technicien et professionnels du pétrole n 418 janvier 1999,p 95.

[2]-طاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132، المجلد 36 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2010 ص 18.

[3]-إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للنفط، الكويت 25 مارس 2008، ص 4.

أ- **السوق البترولية المادية الآجلة:** تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.

ب- **السوق البترولية المالية الآجلة:** هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، ومن اهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.[1]

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلون في السوق النفطية

تتكون السوق النفطية من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبترول، والدول المستوردة له، بحيث أن الأحداث في السوق العالمية للبترول تتغير نتيجة عوامل تكنولوجية ومؤسسية تؤثر على درجة التركز داخل كل مجموعة وعلى إمكانية توافق المصالح داخل المجموعات الثلاث. ويمكن تبيان ذلك كما يلي:

1-**<u>شركات النفط العالمية:</u>** شهدت السوق النفطية العالمة مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، فبين 1928و 1934 تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث(ستاندارد جرسي، وشل، وبريتيش بتر وليوم) إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها وهو ما عرف بالكارتل العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينات والأربعينات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، مكونا بما

[1]-موري سمية،أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة الدكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 29.

عرف اصطلاحا بالشقيقات السبع[1]: ستاندارد جرسيStandard Jersey، شل Shell،البريطانية للبترولBP، تكساكو Texaco، موبيلMobil، ستاندارد كاليفورنياCalifornie، جلف Gulf.

كانت هذه الشركات قبل عقد السبعينات تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة وذلك من خلال احتكارها للإنتاج وتحديد الأسعار وفق ما يخدم مصالحها والتحكم في حركة السوق، لكن هذا النمط تحطم تدريجيا بعد الصدمات المتعاقبة في السوق البترولية، وفي أواخر التسعينات عادت من جديد لكن تقلص عددها إلى خمس شركات كبرى وصارت تعرف بالشقيقات الخمس وتتمثل في: Bp-،Chevron،Texaco Amoc, Total Fina ELF, Exxon Mobil, Shell.[2]

2-**<u>الشركات المستقلة:</u>** لا شك أن من أبرز التطورات التي حصلت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على صعيد الصناعة لنفطية العالمية ظهور شركات نفطية جديدة من خارج نادي الشركات النفطية الكبرى لممارسة عملية التنقيب والإنتاج طبقا لصيغ استثمارية جديدة، وتعرف هذه الشركات بالشركات المستقلة، وهي شركات كانت نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ثم اتجهت إلى الأسواق العالمية بحثا عن مصادر للنفط الخام، وتحقيقا لمزايا التكامل وضمانات التنويع[3]، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئيا أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة.

[1]- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية(النفط السوري نموذجا)، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010ص 70.

[2]-Jean- pierre FAVENNEC, le raffinage du pétrole : exploitation et gestion de la raffinerie, Edition Technique, paris, 1998 p 34.

[3]-حسين عبد الله، دراسة اقتصادية سياسية، مرجع سابق ص 67.

3-الشركات الوطنية: يعتبر تأسيس شركات النفط الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، خطوة هامة نحو المشاركة الفعلية لهذه البلدان في صناعتها النفطية، ولعل تأسيس هذه الشركات كان من أهم التطورات التي أدت إلى تآكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة، كما أدت في فترة لاحقة دورا كبيرا في إدخال التغيير على هيكل الصناعة النفطية[1]،وتتمثل هذه الشركات في شركة أرامكو السعودية، وشتا تأويل، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وشركة نفط الكويت، وشركة النفط البرازيلية، وشركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك"، وشركة النفط الوطنية العراقية وغيرها من الشركات، ولقد ساهمت هذه الشركات في عملية دمج الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني، وتمكينها من أن تؤدي دورا أكبر في تطوير الاقتصاد المحلي، لاسيما في ما يتعلق بحركة التصنيع.[2]

4-منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك): لقد تم تأسيس هذه المنظمة خلال المؤتمر الذي عقد في بغداد خلال الفترة10-14 سبتمبر 1960 وذلك بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط وهي المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا[3]، وهذا تداركا للضعف الذي كانت تعاني منه الدول المصدرة والمنتجة للنفط في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت اللاعب الأساسي في السوق النفطية، وكانت الأهداف الأساسية للمنظمة هي:[4]

---

[1]- عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 130.

[2]-حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، الكويت ص 14.

[3]-عدنان شهاب الدين، المحافظة على تماسك منظمة أوبك، مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة أولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 2007، ص 115.

[4]-ماجد بن عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدرة للنفط، نشأتها تطوراتها، التحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الكويت 2008، ص 73.

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة.
- إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستقرار في أسواق البترول العالمية.
- الاهتمام بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، لإضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة.

5-الدول المنتجة خارج منظمة أوبك: تتصف هذه المجموعة من الدول في الغالب بأنها دول مستهلكة للنفط ومستوردة له، وأن من بينها دول تتعارض مصالحها الجوهرية مع مصالح أوبك لانتمائها إلى مجموعة الدول الصناعية مثل المملكة المتحدة البريطانية والنرويج، وهو ما يمثل ضغطا على منظمة الأوبك.

6-الوكالة الدولية للطاقة (نادي الدول المستهلكة): نتيجة للمستجدات والتغيرات التي طرأت على السوق النفطية في فترة السبعينات والمتمثلة في تحول السيطرة على إنتاج النفط وتسعيره من الشركات النفطية الكبرى إلى منظمة الأوبك، أنشأت منظمة الطاقة الدولية عام 1974، وذلك من أجل تكوين إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين وتنسيق مواقفهم، بغية استعادة السيطرة على السوق النفطية. وفي إطار تحقيق الهدف المنشود من طرف المنظمة والمتمثل في إحداث تغيرات هيكلية في صناعة البترول العالمية لصالح الدول الغربية المستهلكة اتبعت هذه المنظمة عدة استراتيجيات تتمثل فيما يلي:[1]

- ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول، وتقليل استيراده من خلال السماح بزيادة أسعاره داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك من جهة، وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من جهة أخرى

[1]-منى مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات" النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993 ص 22.

- العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وحفز وتطوير البحث في هذا المجال.
- البحث عن البترول في مناطق جديدة خارج الدول الأعضاء في منطقة الأوبك.
- الاحتفاظ بمخزون نفطي تجاري واستراتيجي كبير لاستخدامه في أوقات الندرة، وللضغط على الأسعار، ووضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات البترولية لديه.

المطلب الثالث: مميزات الأسواق العالمية البترولية

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرب والطلب بخصائص مهمة هي:[1]

- **ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري:** أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي OCDE.
- **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:** يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.
- **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات تكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.
- **أنها سوق أكثر تنافسية:** حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق، ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز

[1]–سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة طرابلس،1999 ص 166.

بمرونة أكبر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

- **أنها سوق شفافة:** أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من اجل تقليل الخاطر لناجمة عن تذبذب الأسعار.
- **أنها سوق غير مستقرة:** يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك آثارا واضحة على الأسعار، وذلك للأسباب التالية:[1]

- انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على وقع المضاربات، والتلاعب وغيرهما.
- إن للتأثير النفسي والعوامل السيكولوجية دور أكبر من أساسيات العرض والطلب ودون أسباب منطقية، وقد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.

- **أنها سوق احتكار القلة:** يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات " احتكار القلة " أو " منافسة القلة" في مواضيع أخرى. حيث تخضع السوق لنوع من الاحتكار الجزئي

[1]–منذر المصري، قضايا عربية معاصرة، المؤسسة العربية للنشر، 2008 ص 76.

من عدد قليل من الشركات التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة، ما يعطيها تأثيرا مباشرا في العرض الكلي.[1]

- **أنها سوق التكامل الرأسي والأفقي:** تتميز سوق النفط بالتكاملين الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية الكبرى والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تتسم بالتكامل الرأسي بداية من مرحلة المنبع مرورا بمرحلة النقل وصولا إلى المصب، ولا يمكن الفصل بينها. كما تتميز السوق بالتكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع؛ أي يجب على الشركة النفطية – بغض النظر عن نوعها–أن تكامل فيما بين نشاطات المرحلة (كمرحلة البحث والاستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية ...وغيرها، وصولا إلى استخراج النفط).[2]
- **الاتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها وعلى الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق ما يجعلها تتجه نحو التكامل.

المبحث الثاني: السعر النفطي ومحدداته.

[1]–سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001–2014) مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل جامعة الطارف 23–24 نوفمبر 2014ص40

[2]–مداحي محمد، زيرق سوسن، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة الجزائر، جامعة المسيلة 28–29 أكتوبر 2014.

بما أن النفط سلعة إستراتيجية هامة فإن دراسة وتحليل أسعار النفط ضرورة ملحة وذلك على الرغم من صعوبة التنبؤ بسعر النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافهما بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي.

للسعر النفطي عدة تعاريف نذكر منها:

- السعر كمصطلح اقتصادي يقصد به التعبير عن قيمة أي شيء مادي أو معنوي بوحدة نقدية محددة في زمان ومكان معلومين، وبذلك فإن سعر النفط نعني به قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة في زمان ومكان معلومين[1]، وتتمثل العناصر المجسدة للسعر النفطي والمحددة لمقداره النقدي فيما يلي:

1- **الكلفة الذاتية للسعر النفطي:** والتي تتكون من الكلفة الثابتة التي تشمل جميع النفقات على رأس المال الثابت، والكلفة المتغيرة والتي تشمل مجموع النفقات التي يتطلبها استخراج النفط الخام ونقله، كلفة الإنفاق والتي تتمثل في الإنفاق المرتبط بعدم مراعاة معامل الاستخراج النفطي، كلفة الإتاوة والتي تتمثل في مقدار كمية النفط بصورة عينية أو نقدية تدفع لمالك الأرض او الثروة النفطية المستعملة من طرف الأجنبي خاصة لقاء استغلاله النفطي.

2- **الدخل الصافي (الريع الاقتصادي النفطي)**:والذي يعرف بأنه الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلكين ويتوزع الريع النفطي بعد استبعاد التكاليف وأرباح الشركات الوسيطية كافة بين الدول المصدرة (عبر عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وحكومات

[1]-محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، طبعة أولى، دار شموع الثقافة، الزاوية، الجماهيرية العربية الليبية، 2003 ص 347.

الدول المستوردة (معبرا عن نصيبها بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية).[1]

- السعر البترولي هو ذلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية، واجتماعية، وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة فيها.[2]
- هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل البترول الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية على سبيل المثال 100 دولار للبرميل.[3]
- السعر البترولي هو قيمة السلعة البترولية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة في زمان ومكان معلومين مع العلم أن العلاقة بين سعر البترول وقيمته، هي علاقة غير ثابتة بل متغيرة بسبب تأثير وتداخل العديد من العوامل المختلفة منها ما هو أساسي أو ثانوي والمرتبطة أساسا بطبيعة هذه السلعة وكيفية استغلالها إنتاجا واستهلاكا وكذا ظروف استغلال هذه السلعة الإستراتيجية.[4]

تحسب أسعار البترول الخام العالمية بالبرميل وتحدد بالدولار وبرميل البترول هو وحدة قياس أنجلو ساكسونية تصل سعته حاليا 159 لترا، وهو لم يعد يستخدم عمليا منذ فترة

[1]–حسين عبد الله، مرجع سابق ص 244.

[2]– سمية فرقاني، آثار التغيرات في أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، دراسة قياسية الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، المخاطر والحلول كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس، المدية 2015 ص 04.

[3]–سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الميزانية العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد36، جامعة بغداد، العراق 2013 ص 05.

[4]–بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 2001، ص 34.

طويلة لنقل البترول لكن يبقى المرجع الدولي في تجارة البترول وخاصة بعد استخدام أنابيب البترول والخزانات والسفن والشاحنات.

المطلب الثاني: أنواع سعر البترول

لم تملك الدول المنتجة والمصدرة للبترول أي حق للتدخل في تحديد سعر بترولها، فقد كان السعر يخضع لاحتكار الشركات النفطية، فالمتتبع لتاريخ أسعار النفط وتطوراته يوقن أن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفق لمصالح هذه الشركات، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصالحا، ويمكن أن نميز بين الأشكال التالية لسعر النفط وهي:

1-**السعر المعلن:** هو السعر الرسمي الذي يحدده الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق، وهو يحسب قيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم[1]، ظهر هذا السعر سنة 1880 عندما كان البيع يتم عند البئر البترولي فعملت الشركات للإعلان عن أسعارها (تبيعبترولها بسعر تعلن عنه).

2-**السعر الفوري:** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة آنية.[2] هو سعر التسليم الفوريلبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2-3 أسابيع، إذ يعتمد تقديره على أساس العرض والطلب.

3-**السعر المتحقق:** تعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعار فعلية في السوق الآنية يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة منها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة،

[1]- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 84.

[2]-سعودي بلقاسم وآخرون، استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول، مرجع سابق، ص40.

الموقع الجغرافي...[1] ويقصد به السعر الذي يتم الشراء به في الحين المحقق، تشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار هي أقل دائما من الأسعار المعلنة.

4-**أسعار الإشارة:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المحقق، ظهر هذا النوع في فترة الستينات، وهو يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق، ويتم احتسابه بناء على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات[2].

5-**سعر التكلفة الضريبية:**يمثل الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقات للحصول على البرميل الخام من النفط المنتج ويساوي

سعر الكلفة الضريبية= كلفة الإنتاج + عائد الحكومة (الضريبة + الريع)، وأي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية. وهو يعتبر سعرا تتحرك وفقه بقية الأسعار الأخرى في السوق البترولية.

6-**السعر الحقيقي (السوقي):** هو سعر السوق الفعلي لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل، حيث يتم الاتفاق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع وشراء النفط، ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما زادت المنافسة في عمليات البيع[3].

---

[1]-جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد 1 جوان 2016 ص 04.

[2]- محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 199.

[3]-حسين عبد الله، أسعار النفط بين التغير والاستقرار، مجلة السياسة الدولية، العدد 177 المجلد 44، جوان 2009، ص 200.

7-**سعر التحويل:** هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة امن الشركات تتبع شركة أم واحدة، وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى ويمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم، كان تبيع أكسون لاستخراج الخام إلى اكسون للتكرير، وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر والتعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من النفط.

8-**السعر العادل:** تقوم فكرة هذا السعر على فكرة ضمان دخل مستقر للدول النفطية على المدى القصير وقابل للاستمرار على المدى الطويل، كما أنه من الجانب الآخر يوفر للدول المستهلكة ضمان الإمدادات بأسعار مستقرة[1].

9-**السعر الترجيعي:** هو سعر يعبر عن القيمة النقدية لوحدة البترول الخام في زمن معلوم، وبوحدات محددة على أساس متوسط أسعار المنتجات البترولية المتفق عليها مطروحا منهتكلفة التكرير وهامش الربح ومصاريف النقل، وظهر هذا السعر منتصف الثمانينات في السوق الفورية.

10- **السعر الارجاعي:** هو القيمة النقدية لوحدة البترول الخام في زمن معلوم ومحدد على أساس السعر الفوري الخام والسعر الترجيعي، وظهر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في السوق الفورية الآجلة (أي سوق المضاربة)[2].

11- **سعر المقارضة البترولي:** هو القيمة النقدية للوحدة البترولية في زمن معلوم، ويحدد على أساس سعر أقل من السعر الرسمي وكذلك أقل من السعر الرسمي الفوري, أي يكون هو السعر المتحقق. وظهر نتيجة وجود فائض للمعروض النقدي في السوق الدولية نهاية الثمانينات.

[1]-جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية، دراسة حالة الجزائر

[2]-خليل عبد القادر مرجع سابق، ص 09

12- **سعر فوب وسعر سيف:** سعر فوب(Free On Board(FOB وهو سعر التصدير الذي يدخل فيه سعر النقل. أما سعر سيف (Cost of Insurance and Freight CIF) فهو السعر الذي يدفع وقت الاستيراد ويشمل تكاليف النقل والتأمين.

المطلب الثالث: محددات أسعار النفط

يعتبر النفط مادة إستراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة له مما يعني تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تحددها قوى السوق، مع مجموعة العوامل غير الاقتصادية (السياسية والمؤسسية). ويعتبر الطلب والعرض المحددان الأساسيان لسعر النفط وتساهم العوامل الأخرى في تأثيرها على أسعار النفط عن طريق مساهمتهما في التأثير على الطلب على النفط.

أولا: الطلب على النفط

- يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية(كخام أو منتجات بترولية) عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية[1].
- ويعتبر الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة[2].

حيث يعتمد الطلب على الخام بالطلب على المنتجات النفطية، فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات النفطية لا يكون هناك طلب على النفط الخام.

- يمثل الطلب النفطي الكمية التي يحتاجها المجتمع في مختلف مناطق العالم، سواء كانت هذه الكمية خامة أو مكررة وذلك خلال فترة زمنية معينة وعند سعر محدد

[1] محمد الدويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الإسكندرية، مر 1978 ص147.

[2] حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية، تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، المجلد 41 مر، أفريل 2006 ص 34

لتلبية حاجات المجتمع سواء للاستهلاك المباشر مثل: النقل، التدفئة ... أو لأغراض استهلاكية أخرى مثل ما تحتاج المصانع باعتباره مادة أولية[1]. ويتكون الطلب على البترول نوعين من الطلب هما:[2]

1-**الطلب على البترول بغرض الاستهلاك:** ويعتبر الطلب على البترول الخام في هذه الحالة طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات البترولية المكررة لاستخدامها كوقود للتدفئة واستخدامها في قطاعات الاقتصاد المختلفة مثل: قطاع المواصلات، قطاع الصناعة قطاع توليد الكهرباء...إلخ

2-**الطلب على البترول بغرض المضاربة:** تؤدي المضاربة إلى زيادة حجم الطلب مع ثبات العوامل الأخرى بحيث ينتقل منحنى الطلب إلى الأعلى مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع.

العوامل المحددة للطلب النفطي في السوق النفطية

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

1-**سعر النفط الخام:** يعتبر من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب عليه، ويتجسد ذلك التأثير التغيري للسعر على الطلب بصورة علاقات عكسية فيما بينها، حيث أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب والعكس في حالة ارتفاعه[3]، ويمكن الإشارة إلى أن النفط سلعة طلبها يعتبر عديم المرونة في الأجل القصير وكبير المرونة في الأجل الطويل، حيث أن تغير الأسعار لا يحدث تأثير كبير على الطلب على النفط

[1] بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر، دراسة حاري بلاد من 2006إلى 2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 2008 /2009 ص 47.

[2] ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، مرجع سابق ص 62.

[3] عبد السلام بريزة دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمال والتجارة الدولية، الجزائر، سطيف 2012\2013 ص 41.

في الأجل القصير، أما إذا استمر التغير لفترة طويلة فإن الاستجابة تكون كبيرة في الأجل الطويل[1].

2-**أسعار المنتجات النفطية:** باعتبار أ النفط مشتق من الطلب على المنتجان النفطية المكررة، والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، حيث تبلغ في دول الاتحاد الأوروبي حو 70% من تلك الأسعار، الأمر الذي يؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي[2]، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.

3-**السعر النسبي للطاقات البديلة:** تشكل مصادر الطاقة الأخرى ضغطا على الطلب البترولي ومن ثم على سعر البترول، إذ أنه كلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل الأخرى إلا وعملت الدول المستوردة للنفط على تقليص استهلاكها منه وتعويضه بالبدائل الأخرى وخاصة الغاز الطبيعي[3].

4-**معدل النمو الاقتصادي:** يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر وفي

[1] أشرف حمدان يوسف، أثر منظمات ووكالات الطاقة الدولية على سياسية الطاقة، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإمارات، 1998 ص22.

[2] حسين عبد الله، النفط العربي خلال المستقبل المنظور ومعالم محورية على الطريق طبعة أولى، دراسات إستراتيجية، العدد 14، مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

[3] إبراهيم نور، تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق السياسية الدولية، العدد 164 مجلة السياسة الدولية، مصر، أفريل 2006 ص 42.

المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط[1].

5-**الاستقرار السياسي في العالم:** يلعب العالم السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية، مما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع.

6-**المضاربة في الأسواق المالية:** تعتبر المضاربات في السوق البترولية الآجلة من الأسباب التي ليس لها ارتباط بأساسيات السوق التقليدية، والتي تتمثل في تحول البترول في هذه السوق إلى وسيلة مالية للربح السريع، أو الاحتفاظ بعقوده الآجلة كوسيلة مالية آمنة، هذه التقلبات في الوسائط المالية كالأسهم والسندات والعملات مما يؤدي إلى خلق طلب وهمي يساهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط، فيلجأ المستهلكون لزيادة طلبهم على النفط بغرض التخزين والتحوط من ارتفاع الأسعار مستقبلا[2].

7-**السياسات الحكومية المؤثرة عكسيا في نمو الطلب:** تبنت حكومات الدول المستهلكة للنفط طيف واسع من السياسات الرامية إلى التقليل من الاعتماد على النفط، والمحرك الرئيسي لهذه السياسات في كثير من الأحيان هو قضية أمن الطاقة والاهتمامات المتزايدة حول قضية التغير المناخي وهما في واقع الأمر قضيتان مترابطتان ترابطا وثيقا[3].

---

[1] Nassima Hamidouche, l'équilibre du marché pétrolier entre le court terme et long terme, Dynamique des marchés, valorisation des hydrocarbures CREAD 2005 p 80

[2] نبيل مهدي الجنابي، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، مرجع سابق، ص 05.

[3] هيثم عبد الله سلمان، أحمد صدام عبد الصاحب، إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى نفط العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 2008 ص 30.

8-**الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية:**يبرز أثر الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية على الطلب على النفط كلما ازدادت تقلبات الطلب النفطي، وذلك في ظل زيادة درجة حساسية الطلب على النفط لأي تتردد حول أية مخاطر قد تهدد بانقطاع الإمدادات النفطية بفعل تلك الظروف، وذلك على خلفية المخاوف من تلاشي الطاقات الإنتاجية الفائضة.

9-**الهشاشة والاختلال في الأنظمة المالية:** لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة بوضوح أن هناك عوامل مؤثرة من خارج السوق النفطية، مثل الهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية والتي يمكن أن تكون ذات تأثير حاد وطويل الأمد على الطلب على النفط، ويأتي تأثير تلك العوامل على السوق النفطية من خلال انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، وحجم الناتج والعمالة، أو من خلال تأثيرها على سلوك المستهلك، وعلى التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على سعر النفط[1].

10- **السكان:** إن العدد السكاني كلما كان كبيرا فإنه يؤثر على زيادة وتوسيع الطلب على النفط أو الطاقة أو أية سلعة أخرى، وعكس ذلك يكون في حالة قلة عدد السكان. ولما كان هذا العامل من العوامل المساعدة أو المكملة للعوامل الأساسية، فإن تأثير السكان يتحدد بكونه مؤثرا سببيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأساسية وخاصة الدخل القومي.

11-**أسعار السلع البديلة:** تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم

[1] كريستوفر آلسوب ويسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(1-2)، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 135، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، خريف 2010 ص37.

السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية، والطاقة الذرية.

ثانيا: العرض البترولي

- يقصد بالعرض البترولي تلك الكميات من النفط الخام التي يتم عرضها للبيع في السوق خلال فترة زمنية معينة، ويتضمن العرض النفطي كل النفط المنتج أو معظمه، وقد يضاف إليه جزء من الاحتياطي استعداد لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب وحدوث اختلال في الإمدادات النفطية[1].
- يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض، أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد[2]، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.
- يعرف العرض البترولي بأنه تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين–مشترين) خلال فترة زمنية محددة ومعلومة[3].
- كما يمكن تعريفه بأنه الكمية التي يوفرها المنتجين، سواء كانت هذه الكمية خامة أو مكررة في مصانع التكرير عند سعر محدد، وخلال فترة زمنية معينة لتلبية احتياجات المجتمع من هذه المادة، فالعرض هو استجابة لما يطلبه المستهلكون عد السعر السائد في السوق[4].

محدداتالعرض البترولي في السوق النفطية

[1]– محمد أحمد الدوري، مرجع سابق 115.

[2]– هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد 1992 ص 311

[3]– دخلي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 56.

[4]–بني بغداد، مرجع سابق، ص 53.

توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو بالانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل لآخر وتتمثل في:

1-**الطلب على النفط وسعره:** يأتي مستوى الطلب على النفط والسعر السائد له من أهم محددات العرض النفطي، إذ يعتبر العرض النفطي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. وما يعزز ذلك سياسات منظمة أوبك في تحديد حصص إنتاج أعضائها، بحيث أنها تعمل على رفع حصصها في حالة ارتفاع الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره وتقوم بتخفيض الحصص في الحالة العكسية[1].

2-**مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها:** إن مقدار توفر المصادر المختلفة للنفط له تأثير كبير على عرض السلعة البترولية سلبيا بتقليص حصته وإيجابيا بتزايد وارتفاع حصته في السوق الدولية، ففي حالة توفر المصادر البديلة بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة فإن لذلك تأثير سلبي على عرض النفط وأسعاره، والعكسيكون في حالة توفر المصادر البديلة بكميات صغيرة وبأسعار عالية[2].

3-**التكاليف والتكنولوجيات السائدة في مختلف مراحل إنتاج النفط:** يعتبر دور التقدم التكنولوجي أساسيا في الدفع إلى استغلال المناطق النفطية الصعبة مثل المياه العميقة، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الاكتشاف والتنقيب،

4-**أهداف وسياسات المنتجين:** يتحدد العرض النفطي بسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها إليه لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره تحقيقا لمورد قدي يلبي احتياجاتها المالية، أو الاحتفاظ به لمواجهة احتياجات الأجيال المستقبلية. وتدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تفرزها أوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصصبين الأعضاء، وكذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص.

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 74.

[2]- حسي عبد الله، مرجع سابق، 64.

5-**المخزونات النفطية:** تحتفظ الشركات التجارية،وخصوصا في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمخزونات من الخام والمنتجات المكررة(مخزونات تجارية)، لأغراض تشغيلية سواء أكانت لأعمال التكرير لديها، أو لمواجهة التقلبات في الطلب بسبب تغير أنماط الاستهلاك الموسمي من المنتجات، ويتغير هذا المخزون زيادة أو نقصا بالاعتماد على السلوك التجاري للشركات، وعلى أنماط الطلب الموسمي. وتقاس كفاية المخزون في وقت ما بمؤشرات عدة، منها مستوى المخزون في الشهر أو الأسبوع أو ربع العام المعني، مقارنة مع متوسط السنوات السابقة بالبراميل، ويقاس أيضا بحجم المخزون الكافي لمقابلة الطلب أو الواردات النفطية بالأيام[1]، ويعتبر المخزون النفطي وخاصة التجاري منه لدى الدول الصناعية وكفايته بعدد أيام الاستهلاك، من المؤشرات الرئيسية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط.

6-**الإمكانيات الإنتاجية المتاحة:** يعتبر حجم الإمكانات المتاحة في الحقول في وقت معي من محددات العرض النفطي، ويعتمد حجم الاحتياطات النفطية والإمكانيات الإنتاجية بدورها على حجم الاستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب والتنمية، كما يعتمد أيضا على مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات.

7-**الحروب والأحداث السياسية:** كانت وما زالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى 1973 ثم 1979، 1986.

8-**الاحتياطات النفطية:**تعد قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي

[1]- قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 125.

إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط[1].

9-**دور المنظمات الدولية:**تؤثر سلوكيات عرض النفط العالمي في دور المنظمات الدولية ذات العلاقة المباشرة بقطاع النفط وصناعته.

المبحث الثالث: الأزمات النفطية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014م وتتمثل أهم المحطات التاريخية في العناصر التالية.

المطلب الأول: الأزمة النفطية عام1973

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقيةالتي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت

[1]- عبد السلام بريزة، مرجع سابق، ص 22.

المنظمة زيادة أسعارالبترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي ارتفع بسبة 400%[1].

وقد تضاعفت الأسعار في هذه الفترة أربع مرات بين شهري أكتوبر وديسمبر وذلك راجع لمختلف التغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في تلك الفترة، وأصبحت الدول المنتجة للبترول خاصة الدول العربية هي المزود الرئيسي للبلدان المستهلكة وهذا ما أدى إلى خلق تبعية طاقوية للدول المستوردة للبترول.

أسباب الأزمة البترولية 1973

هناك مجموعة من الأسباب التي اختلفت الأسباب الاقتصادية والسياسية التي كانت أكثر أهمية وتمثلت في:

1-**التضخم العالمي:** استفحال ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية وتصدير هذه الظاهرة إلى البلدان النامية وخاصة الدول المصدرة للنفط في شكل سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية وخدمات وتكنولوجيا، فهذه الظاهرة وإن بدأت في فترة الستينات إلا أنها ازدادت حدة في السبعينات[2]

2-**تدهور قيمة الدولار:** لقد تدهورت قيمة العملات الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي وهو العملة المعتمدة في تحديد قيمة وأسعار البترول، وبذلك تحملت الدول النفطية خسائر مالية كبيرة في عوائدها البترولية، وذلك بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب وأثر ذلك على الأسعار الحقيقية للبترول.

3-**قاعدة مناصفة الأرباح ورغبة الدول النفطية في زيادة أرباحها:** مع قاعدة مناصفة الأرباح 50% للدولة صاحبة الأرض و 50% للشركات المستغلة عمدت الشركات الاحتكارية على تخفيض الأسعار في المناطق البترولية غير الأمريكية إلى مستويات

[1]- محمد بوزيان وعبد الحميد لخديمي،تغيرات أسعار النفط والاستقرار النقدي الجزائري، دراسة تحليلية وقياسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 جامعة قادري مرباح، ورقلة الجزائر، 2012، ص 188.

[2]- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 230.

متدنية وهذا لتخفيف الأعباء التي تلتزم بدفعها إلى الدولة صاحبة الأرض وحصولها على الأرباح في المراحل الصناعية اللاحقة[1].

4-**المنافسة العالمية على الطاقة:** كانت هناك منافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من البترول الرخيص الذي وجدته البديل الأنسب لرفع مستوى نمو اقتصادها، الذي كان يعاني كثيرا بسبب الحرب العالمية الثانية والاعتماد على البترول كمصدر رئيسي للطاقة[2].

5-**تضاعف قوة الأوبك:** وذلك من خلال تكتل أعضاء الأوبك ودخول أعضاء جدد مما ساهم في زيادة إنتاج المنظمة الذي أصبح يمثل 53% من الإنتاج العالمي.

6-**عدم فاعلية إعادة تقييم مداخيل الدول المنتجة:** فكل الاتفاقيات التي عقدت قبل أكتوبر 1973 لم تكن فعالة في إعادة تقييم مداخيل الدول المنتجة من أجل تحقيق عدالة في توزيع الإيرادات بين الشركات البترولية والدول المنتجة.

أما الأسباب السياسية فكانت أكثر أهمية وهذا نظرا للصراعات التي كانت قائمة في تلك الفترة وأهمها:

1-**الصراع العربي الإسرائيلي:** في 17 أكتوبر 1973 قررت دول الأوبك فرض حضر مؤقت على تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية لدعمها لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973 في الوقت الذي كانت فيه المخزونات البترولية منخفضة.

2-**الاستقلال الاقتصادي:** الذي عقب الاستقلال السياسي للدول المنتجة، والذي يحتل نوع من الحوار بين البائعين والمشترين للسلعة البترولية.

---

[1]-A . Ayoub, le modèle OPEP, Economie de l'énergie, N°06,1994,p 71

[2]- دخلي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 111.

3-**الأزمة السياسية لكل من أوروباوالولايات المتحدة الأمريكية واليابان:**نظرا لاختلاف أماكن الإمدادات لكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ظهرت منافسة حادة بين هذه الدول فيما يخص علاقتها مع الدول المنتجة للبترول، وخاصة التي تحتوي على أكبر الاحتياطات.

المطلب الثاني: الأزمة البترولية 1986

يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل الواحد نتيجة للاستراتيجيات التي طبقتها منظمة الأوبك، والتي كانت مختلفة عن تلك التي استخدمتها في سنوات السبعينات، فبعد الازدهار الذي عاشته خلال السبعينات وجدت نفسها تتخبط في فخ انخفاض الأسعار لمستويات لم تكن تتوقعها، لذلك أطلق الأزمة البترولية المعاكسة التي تميزت بفائض العرض عن الطلب.

أسباب الأزمة البترولية1986

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الانخفاض الكبير لأسعار البترول والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1-**انخفاض الطلب على البترول سنة1985:** حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم فهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق البترولية ب 10 مليون برميل في اليوم سنة 1985 مقارنة بسنة 1980.

2-**دخول منتجين جدد للبترول:** (المكسيك، انجلترا، النرويج، كندا، الاتحاد السوفياتي) التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق، وقامت بالفعل بزيادة الإنتاج مما أدى إلى فائض عرض بترولي في السوق البترولية وبالتالي دفع الأسعار نحو الهبوط.

3-**الغش الممارس بين دول أعضاء منظمة الأوبك:** في بداية الثمانيات طبقت المنظمة نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي وحددت سقف الإنتاج ب 17 مليون برميل يوميا، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية ورفعت إنتاجها[2].

4-**تكوين مخزون استراتيجي ضخم من البترول:** اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي ضخم وطرحه من وقت لآخر في السوق بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة مشتركة هادفة إلى السيطرة على السوق البترولية، وبلغت مستوياته حدا يفوق استهلاكها، وبذلك استطاعت الدول الصناعية أن تستعمل سلاح المخزون بذكاء ضد الدول المنتجة ففي عام 1982 تم سحب 2.7 مليون برميل في اليوم، كما بلغت

[1]- المكرطار فائزة، التنبؤ بأسعار النفط المرجعية، مذكرة ماجستير، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2000، ص 178.

[2]- موري سمية، مرجع سابق، ص 79.

معدلات السحب 1.7 مليون برميل في اليوم خلال الفصل الأول من عام 1983 وهو ما دعىOPEP إلى إجراء خفض الأسعار بمقدار 5 دولار في مارس 1983 ليهبط سعر البرميل من 34 إلى 29 دولار، واستمرت الدول الصناعية في انتهاج هذه السياسة حتى بلغ إجمالي الكميات التي تطرحها من المخزون 4 مليون برميل في اليوم مما دفع بأسعار البترول إلى التدهور والاقتراب من 10 دولار للبرميل سنة 1986[1]

5-إعلان بعض الدول البترولية كبريطانياوالنرويج سنة 1983 تخفيض أسعار بترولها بمقدار ثلاثة دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار[2].

6-المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة غير المنظمة للمنظمة بتشجيع م وكالة الطاقة الدولية، بعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي، انخفضت إلى 60%ورغم دعوة دول الأوبك إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر فإن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الإنتاج.

7-توسيع المعاملات في الأسواق الآنية والأسواق الآجلة: حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل حوالي 70% من التعاملات العالمية للبترول، وظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين وتضارب قوي العرض والطلب.

8-الاختلاف الحاصل بين دول الأوبك واستخدام كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت لسياسة رفع الإنتاج، احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال.

---

[1]- مدشن وهيبة، مرجع سابق، ص 76.

[2]-ضياء مجيد الموسوي الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر 1990، ص 17.

9-انخفاض الاستهلاك العالمي من البترول وتعويضه بمواد بديلة: عقب ارتفاع أسعار البترول سنة 1973 أجبر العديد من الدول الصناعية لتعويض البترول بمصادرطاقوية بديلة كالفحم، والتخفيض من استهلاكها للبترول.

المطلب الثالث: الأزمة البترولية عام 2014

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمية (وصل سعر البرميل الواحد من البترول إلى 37 دولار في ديسمبر)[1]، فاشتدت

[1]-خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، قطر، أوت 2015، ص02.

المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار.

الجدول (2-1): الأسعار الفورية لسلة أوبك (2014-2015).

الشهور	2014	2015
جانفي	104.7	44.4
فيفري	105.4	54.1
مارس	104.2	52.5
أفريل	104.3	57.3
ماي	105.4	62.2
جوان	107.9	60.2
جويلية	105.6	54.2
أوت	100.8	45.5
سبتمبر	96.0	44.8
أكتوبر	85.1	45.0
نوفمبر	75.6	40.5
ديسمبر	59.5	33.6

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية ودول الأعضاء، فيفري 2016، ص 18.

أسباب الأزمة البترولية 2014

تتنوع الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول بداية من النصف الثاني من شهر جوان ومن أبرز هذه الأسباب:

1-**انكماش في الطلب العالمي وزيادة العرض العالمي:** يعتبر العرض والطلب على البترول من أهم العوامل المحددة لسعر البترول وأن هذا الأخير يثأر بمختلف

التغيرات التي تطرأ عليهما فمن جانب الطلب فقد شهد الاستهلاك العالمي على البترول تراجعا لاسيما خلال الربع الثالث من عام 2014، ويأتي ذلك بعد المراجعة التي قام بها صندوق النقد الدولي عن مرئيات النمو في الاقتصاد العالمي، في جانب الطلب توقع الصندوق انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.4% إلى 3.3%في ظل تباطؤ الاقتصاديات الصناعية لأوروبا، أما على جانب العرض، شهدت الإمدادات البترولية العالمية نمو تراوحت معدلاته ما بين 0.8% إلى 3.4% خلال الفترة 2010-2014 [1].

2-**ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار:** تتأثر أفاق الاقتصاد العالمي بتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، حيث أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرا كبيرا على صناعة البترول العالمية، إذ أنانخفاضه يزيد الطلب على البترول ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول[2]. ويتوقع الخبراء استمرار أسعارالبترول في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات لأسباب عديدة منها تخفيض تكاليف الإنتاج مما يمكن الشركات من التنقيب عن البترول في أماكن منافسة لدول الأوبك خاصة في بريطانيا والنرويج وروسيا والبرازيل. كما انه سيساعد بعض دول أوبك في المضي قدما بالمشاريع التي أجلتها بسبب ارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة.

3-**ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ في الصين والدول الناشئة:** إن الانكماش الاقتصادي الذي شهدته أوروبا والصين واليابان هي أسواق استهلاكية ضخمة للبترول الختام وفي هذا السياق فإن تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي للعام 2015 تبلغ فقط 3.6% في مقابل 3.2% لعام

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي 2014،ص 10.

[2]- بلقلة، إبراهيم،مرجع سابق، ص 11.

2014، وهو ما يعنيأن زيادة الطلب على البترول ستكون ضئيلة وفي حدود 1.1 مليون برميل يوميا فقط، ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض، ومنافسة شديدة بين كبار البائعين، حتى أن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار عن كل برميل للمشتري في آسيا و 40 سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة الأمريكية[1].

4-**الأوضاع السياسية:** لاشك أن الأوضاع السياسية والأمنية لا تقل أهمية عن باقي العوامل فالاضطرابات السياسية والأمنية تلعب دور أساسي في نقص أو زيادة الإمداد البترولي فهناك من يرى أن انخفاض أسعار البترول بهذا الشكل هو راجع لرغبة أمريكا في معاقبة روسيا جراء النزاع الروسي الأوربي – الأمريكي بشأن أوكرانيا، وقد كانت نتائج الانخفاض في الأسعار كارثية على الاقتصاد الروسي وعلى عملته الروبل التي فقدت أكثر من 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى البعض أن السبب السياسي الثاني هو عدم رغبة أوبك تخفيض المعروض من البترول راجع لرغبة السعودية الإضرار بالاقتصاد الإيراني الذي امتد نفوذه كثيرا في المنطقة، والذي كان من المفروض على السعودية أن تكون المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية الإنتاج كلما هبطت الأسعار والعكس.

[1]-حمزة رملي، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015، الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، المخاطر والحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2015/10/28 ص 07.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه من خلال هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- إن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية أنتج تعقيدات في تسويق البترول، مما أدى إلى إنشاء سوقين مختلفين هما السوق الفورية والسوق الآجلة، ظهرت للحد من خطورة التقلبات الكبيرة التي تعرفها أسعار البترول.
- تغيرت ملامح السوق البترولية العالمية منذ نشأة الصناعة البترولي، فبعد ماكانت تسيطر عليها الشركات الكبرى للدول الصناعية المستهلكة، ظهرت منظمة الأوبك التي سيطرت على السوق ثم برزت المنظمة الدولية للطاقة كرد فعل لذلك.

- تتميز السوق البترولية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، ولعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات التي مرت بها والتي انعكست تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم.
- يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة البترولية.
- يعتبر السعر البترولي حصيلة لعدة عوامل في السوق البترولية، لذلك يتم اعتباره كمتغيرة خارجية تؤثر في اقتصاديات الدول البترولية.
- تتأثر أسعار البترول بمختلف الأحداث السياسية والاقتصادية مما يدفع بها إلى عدم الاستقرار، ويتولد عن ذلك أزمات متتالية انعكست نتائجها على مختلف الاقتصاديات العالمية.

الفصل الثالث:

انعكاسات تقلبات أسعار النفط

على التوازنات المالية الكلية

تمـهيد

تعتبر الجزائر دولة يقوم ريعها الاقتصادي على البترول حيث يعود اكتشافها للبترول إلى عهد الاستعمار الذي كان مسيطرا وخاصة في الخمسينات والسبعينيات إلى أن أصبحت الدولة تتحكم في ثرواتها. إن الجزائر تمتلك إمكانيات ومن بينها الغاز الطبيعي، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها، ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل التي لها دور بارز.مكنها من احتلال مركز الصدارة كممون رئيسي

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة البترولية في الاقتصاد الجزائري، واعتبارها موردا ناضبا من جهة، وتميز أسعارها في السوق البترولية العالمية من جهة أخرى، هذا ما يجعل السلعة البترولية تؤثر بصفة كبيرة على الاقتصاد الجزائري، وتجعله مرتبطا بالأحداث التي تحدث على مستواها سواء كان من ناحية السعر أو الطلب أو العرض، فتُظْهر هذه الأخيرة مختلف الانعكاساتعلى مؤشرات السياسة المالية في الجزائر.

وسنتناول في الفصل:

المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية ومؤشراتها في ظل الوفرة المالية (2000-2014).

المبحث الثاني: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2014-2017).

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط.

المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية ومؤشراتها في ظل الوفرة المالية (2000-2014):

تعتبر الجزائر من البلدان ذات الاقتصاد المعتمد إلى حد كبير على مورد سلعي واحد هو المحروقات التي تمثل أكثر من 95% من الصادرات، ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الناجمة عن الدورات الحادة التي تمر بها أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: تطور النفقات للفترة (2000-2014)

بسببارتفاعمداخيلالدولةمنجراءارتفاعأسعارالمحروقاتكانمنأولوياتالدولةترشيدالإنفاقالعاموم راعاةالجانبالاجتماعيوالنهوضبالنشاطالاقتصادي،لذاعرفتالنفقاتالعامةتغيراتخلالالفترة 2000-2014 والجدول التالي يوضح تطور النفقات في هذه الفترة.

الجدول (3-1): تطور النفقات العامة وأسعار البترول للفترة (2000-2014)

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبتها إلى النفقات العامة%	نفقات التجهيز	نسبتها إلى النفقات العامة%	أسعار البترول "مليار دولار"
2000	1178.12	856.19	72.6	321.93	27.3	28.52
2001	1321.09	963.63	72.9	357.39	27.1	24.45
2002	1550.65	1097.72	70.8	452.93	29.2	24.96
2003	1690.175	1122.76	66.4	567.41	33.6	28.88
2004	1891.77	1251.06	66.1	640.71	33.9	38.23
2005	2052.04	1245.13	60.8	806.91	39.3	54.41
2006	2453.01	1437.87	58.6	1015.14	41.9	65.12
2007	3108.57	1673.93	53.8	1434.69	46.2	72.44
2008	4191.05	2217.78	52.9	1973.28	47.1	96.84
2009	4246.33	2300.02	54.2	1946.31	45.9	61.48
2010	4466.94	2659.08	59.5	1807.87	40.5	79.51
2011	5853.57	3879.21	66.3	1974.36	33.7	111.26
2012	7058.17	4782.63	67.8	2275.54	32.2	111.65
2013	6024.13	4131.54	68.6	1892.59	31.4	108.63
2014	6995.77	4494.33	64.2	2501.44	35.8	99.02

المصدر: **الوحدة: مليار دينار**

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT2015.pdf

الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول يتضح أن أسعار البترول خلال الفترة مابين 2000-2005 متذبذبة ومتقلبة، حيث نجد فرق واضح بين 24 و54 دولار للبرميل، وبما أن اقتصادنا اقتصاد ريعي ويعتمد على عائدات البترول في نفقاته، فإنه كلما تغيرت أسعار البترول ستتغير حتما النفقات العامة والدليل على هذا أنه حصل تذبذب أيضا في النفقات خلال هذه الفترة من 1000 مليار دينار في بداية الفترة إلى أن تجاوزت 2000 مليار دينار سنة 2005.

كما نلاحظ أن نفقات التجهيز تختلف عن نفقات التسيير من سنة لأخرى حيث بلغت نسبة نفقات التسيير من مجموع النفقات العامة 72.6% كأعلى نسبة بداية سنة 2000 وانخفضت إلى 60.8% سنة 2005، في المقابل سجلت نفقات التجهيز 27.3% سنة 2000 وارتفعت إلى 39.3% من مجموع النفقات العامة سنة 2005.

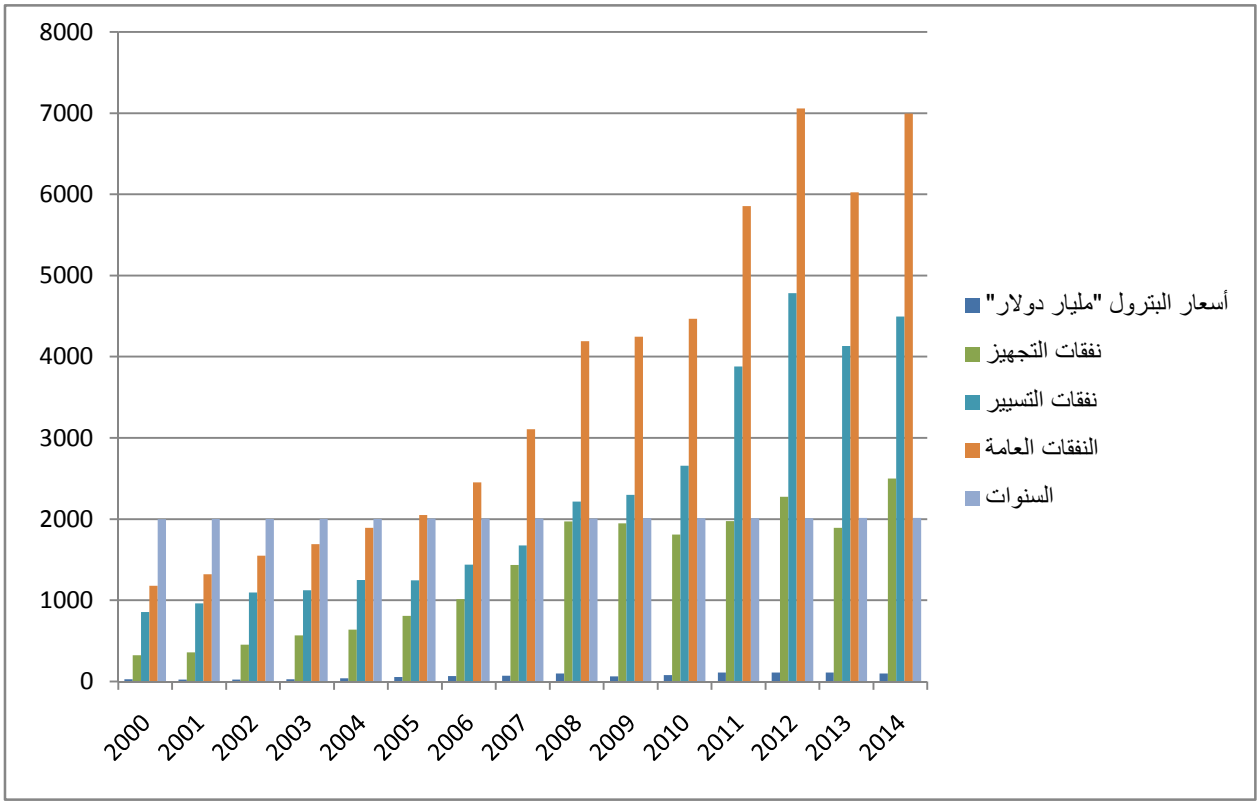
استمرت أسعار البترول في الارتفاع إلى أن بلغت أقصاها سنة 2010 في حدود 79.51 دولار للبرميل وكنتيجة لهذا الارتفاع ارتفع مستوى النفقات العامة إلى أن وصل إلى 4466.94 مليار دينار سنة 2010، وبالرغم من أن نفقات التسيير كانت أكبر من نفقات التجهيز إلا أن هذه الأخيرة كانت تأخذ في الارتفاع مقارنة بنفقات التسيير، حيث بلغت نفقات التجهيز 40.5%سنة 2010، وانخفضت نفقات التسيير إلى 59.5% من نفس السنة.

وذلكبسببتنفيذالدوللمشاريعالبنيةالتحتيةوالمشاريعالأخرىالتيتمتنفيإطاربرنامجدعمالإنعاشالاقتصادي ،وبرنامجدعمالنموالاقتصادي.

وخلال الفترة الممتدة من 2010-2014 فاق سعر البترول عتبة 100 دولار للبرميل خلال السنتين 2011-2012 على التوالي ليعاود الانخفاض إلى 99.02 دولار للبرميل بعد أزمة 2014. هذا ما أدى إلى ارتفاع النفقات العامة وصلت إلى ما يقارب 7000 مليار دينار، وارتفعت نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، فالاقتصاد المبني على إيرادات البترول حتما سيؤثر على جانب الخزينة العمومية المتمثل في الإنفاق.

الشكل (3-1):تطورالنفقاتالعامة وأسعار البترول في الجزائر في الفترة (2000-2014).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-1).



المطلب الثاني: تطور الإيرادات للفترة (2000-2014)

بما أن الجزائر يقوم اقتصادها على عوائد البترول فإن تغيرات أسعار البترول تؤثر حتما على الإيرادات العامة للدولة.

الجدول(3-2):تطور الإيرادات العامة وأسعار البترول للفترة(2000-2014)

مجموعالإيراداتالعامة	الجبايةالعادية	نسبتهامنمجموعالإيرادات%	الجبايةالبترولية	نسبتهامنمجموعالإيرادات %	أسعارالبترولدو
421,52	349.52	31.06	72	60.40	8.52
1238,84	398.24	28.65	840.60	60.48	4.45
1399,29	482.89	30.62	916.40	58.12	4.96
1360,99	524.93	34.4	836.06	54.8	8.88
1442,61	580.41	35.13	862.20	53.67	8.23
1539,47	640.47	37.36	899	52.45	4.41
1636,88	720.88	39.13	916	49.73	5.12
1739,75	766.75	39.33	973	49.92	2.44
2680,69	965.29	33.25	1715.40	59.10	6.84
3073,61	1146.61	35	1927	58.83	1.48
2799,64	1297.94	42.21	1501.70	48.84	9.51
3056,49	1527.09	43.75	1529.40	43.82	11.26
3427,62	1908.58	50.17	1519.04	39.93	11.65
3646,92	2031.02	52.14	1615.90	41.48	08.63
3669,19	2091.46	53.24	1577.73	40.16	9.02

المصدر: الوحدة: مليار دينار

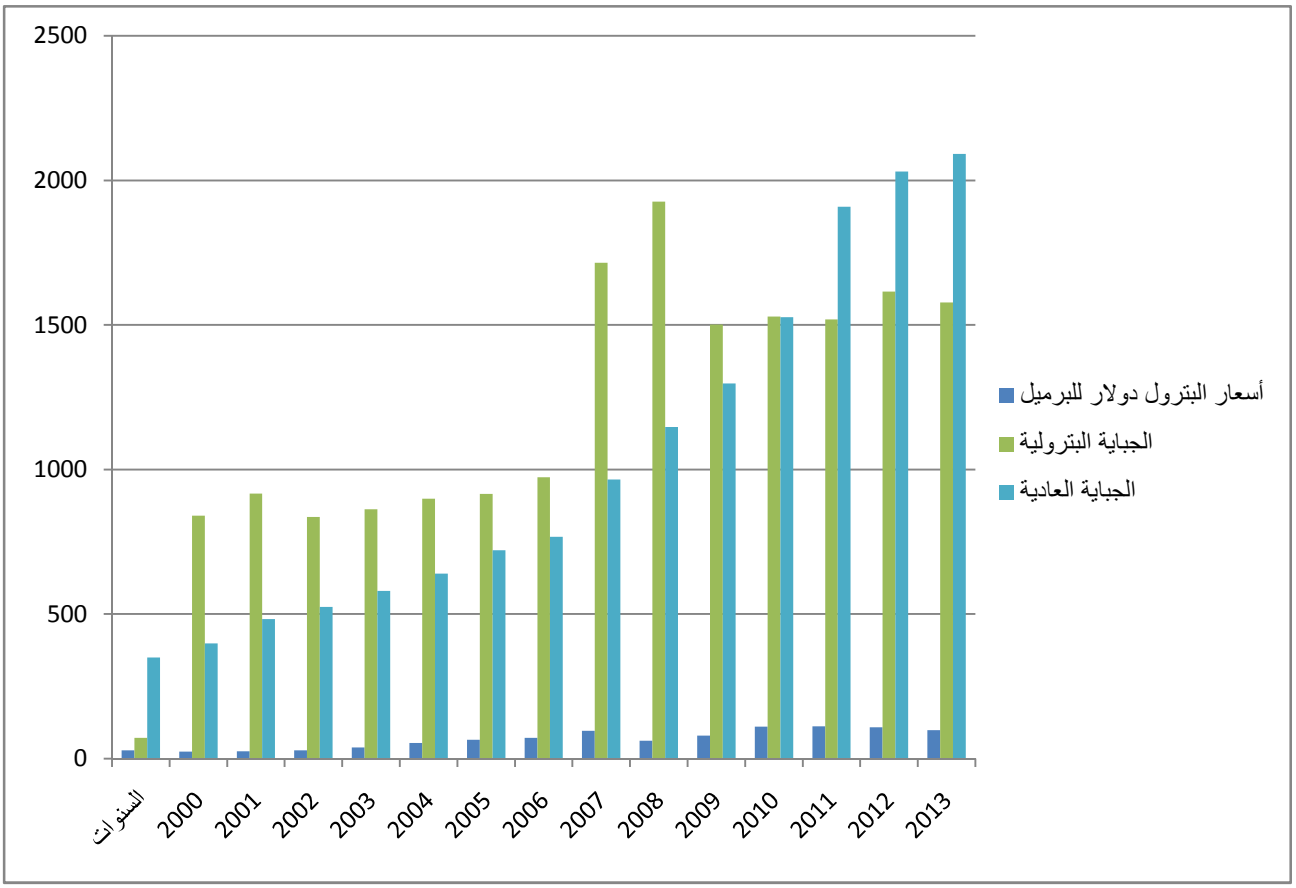
http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT2015.pdf

من خلال الجدول رقم (3-2) نلاحظ تطور أسعار البترول من جهة والإيرادات العامة من جهة أخرى، مما ساهم في ارتفاع الجباية البترولية التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات

الإجمالية باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، إذ نلاحظ أنها مرتفعة في السنوات التي يرتفع فيها سعر البترول والعكس صحيح، فإذا أخذنا الفترة مابين (2000-2005) نلاحظ أنه في سنة 2000 عندما كان سعر البرميل 28.52 دولار كانت الجباية البترولية تقدر ب 72 مليار دينار، ووصلت إلى حدود 900 مليار دينار عندما تخطى سعر البرميل 54 دولار سنة 2005.

ثم تواصلت الارتفاعات لكل من أسعار البترول والجباية البترولية للسنوات 2006-2007-2008 حيث بلغت الأسعار 65.12-72.44-96.84 على التوالي، في حين بلغت الجباية البترولية لنفس السنوات 916-973-1715.40 على التوالي، لتعاود الأسعار الهبوط بعد أزمة 2008 حيث بلغ سعر البرميل 61.86دولار سنة 2009 ولم تتأثر الجباية البترولية بهذا الهبوط واستمرت في الارتفاع حتى سنة 2013 وكذلك الأمر بالنسبة لأسعار البترول حيث ارتفعت الأسعار في السنتين 2011-2012 وهو ارتفاع جيد مقارنة بالسنوات السابقة، لكن لم يدم الأمر طويلا حيث في سنة 2013 انخفض السعر إلى 108.63دولار للبرميل في حين ارتفعت الجباية البترولية من نفس السنة بلغت كلفتها 1615.90 مليار دينار، وتوالت الانخفاضات بعد أزمة 2014 حيث انخفض سعر البرميل من البترول إلى 99.02 دولار صاحبه انخفاض في الجباية البترولية بفارق 38.17 مليار دينار.

الشكل (3-2):تطور الإيرادات العامة وأسعار البترول للفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-2).

المطلب الثالث: تأثير تغيرات أسعار النفط على الميزانية

في هذا المطلب سنحاول تبيان أثر تغير أسعار البترول على رصيد الميزانية للفترة (2000-2014).

الجدول (3-3):تأثير تغير أسعار النفط على رصيد الميزانية

السنوات	أسعار البترول	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
2000	28.52	421,52	1178,12	-756,6
2001	24.45	1238,84	1321,09	-82,25
2002	24.96	1399,29	1550,65	-151,36
2003	28.88	1360,99	1690,175	-329,185
2004	38.23	1442,61	1891,77	-449,16
2005	54.41	1539,47	2052,04	-512,57
2006	65.12	1636,88	2453,01	-816,13
2007	72.44	1739,75	3108,57	-1368,82
2008	96.84	2680,69	4191,05	-1510,36
2009	61.48	3073,61	4246,33	-1172,72
2010	79.51	2799,64	4466,94	-1667,3
2011	111.26	3056,49	5853,57	-2797,08
2012	111.65	3427,62	7058,17	-3630,55
2013	108.63	3646,92	6024,13	-2377,21
2014	99.02	3669,19	6995,77	-3326,58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين (1) و (2).

من خلال الجدول نلاحظ

أنهرغمالزياداتالتيعرفتهاالإيراداتالعامةلمتستطعتغطيةالنفقاتالعامةوبقيالرصيدسالبيغطيميزانياتالفترة المدروسة،حيثفي الفترة بين 2000-2005 كان رصيد الميزانية متذبذب بالسالب حسب تذبذب أسعار البترول، حيث عندما كان سعر البرميل لسنة 2000 يبلغ 28.52 دولار كان رصيد الميزانية عجز بمبلغ 756.6-، ليعود إلى الانخفاض بعدها مباشرة سنة 2001، ولم يدم هذا الوضع كثيرا ووصل العجز إلى غاية 512.57- سنة 2005 عندما ارتفع سعر البرميل إلى 54.41 دولار هذا دون أن ننسى أنه كلما كانت الإيرادات تأخذ بالارتفاع كانت النفقات تفوقها ولم تستطع تغطيتها. ورغم سياسات الدولة لمواجهة هذا العجز لكنها لم تغير شيئا وبقي العجز يرتفع سنة بعد سنة رغم ارتفاع الأسعار لكن النفقات كانت أكبر منهما حيث سجل أكبر عجز للميزانية طوال فترة الدراسة بمبلغ 3326,58-مليار دينار.

المبحث الثاني: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2014-2017).

سنتناولفيهذاالمبحثتوضيحدرجةأثرأسعارالبترولعلىأداءالميزانيةالعامةللجزائروذلكمنخلالتغيرنفقاتهاوإيراداتهاوالرصيدالنهائيللميزانيةخلالالفترة (2014-2017).

المطلبالأول:أثرانخفاضأسعارالبترولعلىنفقاتالميزانيةالجزائريةخلالالفترة (2014-2017)

كانت للأزمة النفطية 2014 الأثر الكبير على النفقات العامة للدولة خلال الفترة من 2014-2017 وهذا ما سيتم ملاحظته من خلال الجدول التالي.

الجدول (3-4): انعكاسات أسعار النفط على النفقات العامة

السنوات	أسعار النفط	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2014	100.2	7656.3	4714.5	2941.8
2015	53.1	8857.3	4972.3	3885.7
2016	45	7986.3	4807.4	3178.9
2017	55.5	6883.2	4591.84	2291.37

المصدر: تقرير وزارة المالية 2017 www.radioalgerie.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث عرفت النفقات تزايدا من سنة 2014 إلى 2015.

ففي الفترة 2014-2015

تصاعدمعدلنموالإنفاقالعاموالسببالرئيسيفيهذهالزياداتالمتواصلةفيإجماليالنفقاتيعودإلىالتطوراتالاقتصاديةوالاجتماعيةوالسياسيةالتيشهدتهاالجزائرخلالهذهالفترة. كما نلاحظ

أيضا أن سعر البترول انخفض من 100.2 دولار للبرميل إلى 53.1 هذا ما أدى إلى ارتفاع النفقات العامة من 7656.3 إلى 8857.3 مليار دينار، واستمر الوضع كذلك في الفترة 2016-2017 حيث هبط سعر البرميل إلى 45 دولار صاحبه انخفاض في النفقات العامة بمقدار 871 مليار دينار مقارنة بالسنة السابقة، أما بالنسبة لسنة 2017 فقد ارتفع سعر البترول إلى 55.5 دولار للبرميل وانخفضت النفقات إلى 6883.2 مليار دينار وكانت نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز من هنا نلاحظ أن الدولة اتخذت التدابير اللازمة لترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها الدولة.

المطلب الثاني: انعكاسات أسعار النفط على الإيرادات العامة للفترة (2014-2017)

عرفتالجزائرتطورافيإيراداتهاخلالالسنواتالعجافبالرغممنهبوطأسعارالبترولالذيعرفتهفي الفترة الممتدة من 2014-2017 وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي.

الجدول (3-5): انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة.

السنوات	أسعار النفط	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية العادية
2014	100.2	4907.9	2267.4	2640.5
2015	53.1	4188.5	2465.5	1723
2016	45	4405.2	2722.6	1682.6
2017	55.5	5635.5	1121.3	2500.8

المصدر: تقرير وزارة المالية 2017 www.radioalgerie.dz

من خلال الجدول رقم 3-5 نلاحظ أن أسعار النفط انخفضت في السنوات 2014-2015-2016 بمقدار 100.2-53.1-45 على التوالي صاحبه انخفاض في الإيرادات العامة، وقد غطت الإيرادات العادية 2640.5 مليار دج من النفقات العامة أكثر من إيرادات الجباية البترولية التي غطت ما قيمته 2267.4 مليار دج لسنة 2014 نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته الدولة نتيجة الأزمة النفطية، على عكس سنة 2015 حيث ارتفعت الجباية البترولية إلى 2465.5 مليار دينار مقارنة بالجباية العادية، في حين

انخفضت هذه الأخيرة إلى 1682.6 مليار دينار سنة 2016 لترتفع الجباية البترولية إلى 2722.6 مليار دينار، أما مطلع سنة 2017 فقد ارتفع سعر البترول إلى 55.5 دولار للبرميل صاحبه انخفاض في الجباية البترولية بمقدار 1601.3 مليار دينار، عكس الجباية العادية التي ارتفعت ب 872.2 مليار دينار مقارنة بالسنة السابقة.

المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية للفترة (2014-2017)

تتأثر الميزانية العامة للدولة نتيجة تقلبات أسعار النفط وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي

الجدول (3-6): انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة

السنوات	أسعار البترول	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
2014	100.2	4907.9	7656.3	- 2748.4
2015	53.1	4188.5	8857.3	- 4668.8
2016	45	4405.2	7986.3	- 3581.1
2017	55.5	5635.5	6883.2	- 1247.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين (5) و (6)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه رغم الزيادات التي عرفتها الإيرادات العامة إلا أن رصيد الميزانية بقي سالبا طوال فترة الدراسة، ففي سنة 2014 سجل عجز بمقدار 2748.4 مليار دينار ليرتفع إلى 4668.8 – سنة 2015، وبالرغم من جهود الدولة لتخفيض والحد من هذا العجز لمنها لم تنجح وبقي الرصيد سالبا بمقدار 3581.1- وهو منخفض إذا ماقارناه بالسنة السابقة، واستمر الوضع إلى غاية سنة 2017 حيث انخفض العجز إلى 1247.7- مليار دينار

ويعود هذا العجز الدائم في ميزانية الجزائر إلى الاختلال بين النفقات والإيرادات، حيث تعرف النفقات تزايد مستمر بفعل سياسات التي تتبعها الدولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الثالث: آليات السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط

لمواجهة العجز الموازني كان لابد على الدولة تبني عدة سياسات وآليات لمواجهة هذا العجز

المطلب الأول: آلية صندوق ضبط الموارد لتغطية العجز الموازني.

تعتمد الدولة على صندوق ضبط الموارد لتغطية العجز الموازني.

أولا: مفهوم صندوق ضبط الموارد

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى الحسابات التخصيص الخاصة ورقمه 302-103، هو مستقل عن الموازنة العامة، أي أن هذا الحساب الخاص بالخزينة غير مسجل في الميزانية وأنه لا يخضع لقوا عد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وهذا يعني أنه لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان، ولا نجد ها إلا في لوحة المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الوطني، ومنذ إنشاء صندوق ضبط الموارد صدرت عدة مراسيم تنسبة للإيرادات التي تدخل تعليمات حددت مكونات الصندوق وذلك من خلال القانون المالية لسنة 2004 بالنسبة للإيرادات التي تدخل

الصندوق فقد أضيف إليها تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشاط للمديونية الخارجية ويعود ذلك أساسا إلى تحسن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة لارتفاع احتياطاتهم من العملة الصعبة.[1]

ثانيا -مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد :يمكن تقسيمها إلى:

1-

مبررات داخلية:يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطها القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفق الثلاث مستويات:

أ.

تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي:يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

ب. تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة:

تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات العامة لدولة مما يؤدي إلى تأثير الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بال

[1] -حسيبة زايدي، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012 . أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2015، ص 300

تغيراتالتيتسجلهاأسعارالبترولعلىالمستوىالعالمي،وباعتبارأنتمويلالسياساتالاقتصاديةالعامةللدولةيتم بواسطةالموازنةالعامةفإنهيمكنالقولأنأداءقطاعالمحروقاتيعدالمحددالرئيسيلاستقراروا ستمرارتنفيذالس ياساتالاقتصاديةفيالجزائر.

إنارتباطالاقتصادالجزائريبأداءقطاعالمحروقاتيؤديإلىتعرضهلأزماتوصدماتخارجيةدوريةعلىغرارأزم ةسنة1986التياستمرتتداعياتهإلىغايةنهايةفترةالتسعيناتمنالقرنالعشرين،والتييرجعسببهاإلىتراجعقطا عالمحروقاتبسببانهيارأسعارالبترول،ومنهذاالمنطلقفإنمبرراتإنشاءصندوقضبطالمواردتكمنفيرغبةالح كومةاستحداثآليةتعملعلىضبطالإيراداتالعامةللدولةوبالتاليالحفاظعلىاستقرارالموازنةالعامةللدولةالأم رالذييمكنهامنتنفيذمختلفسياساتهاالاقتصادية،ومنثمالتخفيفمنحدةالصدماتالتييتعرضلهاالاقتصادالج زائري.

2- مبرراتخارجية:تتمثلفي:

أ- **تقلباتأسعارالبترولفيالأسواقالعالمية:**تتميزأسعارالبترولبعدماستقرارهابالنظرلتأثرهابمجموعةمنا لعواملالاقتصاديةوالسياسيةوهومايؤديإلىتعرضاقتصادياتالدولالنفطيةمنبينهاالجزائرلصدماتإيجابيا ةأوسلبيةحسبمستوياتالأسعارالمسجلةفيالأسواقالعالمية.

ب- **رواجإنشاءصناديقالثروةالسياديةبينالدولالنفطية:**

تعدتجربةالجزائرالأحداثفيهذاالمجالمقارنةبتجاربعضالدولالنفطيةالكويت،الإماراتالعربيةالمتحدة،إ يران،وبالتاليلايمكنالقولأنتأسيسصندوقضبطالمواردفيالجزائرهونتيجةحتميةلانتشارورواجفكرةإنشاءم ثلهذهالصناديقبينالدولالنفطية،كماتعدتجاربهذهالدوليسمحللحكومةبالاستفادةمنالتجاربالرائدةفيهذا المجال[1].

[1]-عبدالقادرخليل،مستقبلصناديقالثروةالسياديةفيظلانهيارأسعارالنفطمعالإشارةإلىحالةالجزائر،الملتقىالدوليحولمتطلبات تحقيقالإقلاعالاقتصاديفيالدولالنفطيةفيظلأسعارالمحروقات،كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةأكليمحندأولحاجالب ويرة،الجزائر،يومي29-30/07/2016، ص 17.

المطلب الثاني: ترشيد النفقات

يعتبر ترشيد النفقات من الحلول المقترحة لمواجهة عجز الميزانية.

أولا:مفهومترشيدالنفقاتالعمومية:

ّرغمتعددتعاريفمفهومترشيدالنفقاتالعموميةإلاأنمضمونهذهالتعاريفيبقىمحصورافياعتبارهاطريقةب حثمنهجية (recherche méthodique)

تطبقعلىإجراءاتالسلطةالعامةمستخدمةكلالتقنياتالمتوفرةللتحليلوالحساباتوالتقديرللإدارةوالتنظيمبش كلمشخصفعالومطابقلسياسةمحددة.

1- **المعنىالأوللترشيدالنفقاتالعمومية:**يربالبعضأنترشيدالنفقاتالعموميةيعنيتخفيضها،إلاأنتحليلأ سبابتزايدالإنفاقالعاموخاصةفيالدولالنامية،يوضحمدىصحةأوخطأوجهةالنظرهذه.

فإذاكانتزايدالإنفاقالعاميرجعإلىأسبابيمكنتجنبها،كأنتطلعالدولةعلىالبرامجالإنفاقيةليسلهامايبررهااقت صاديأواجتماعيا،فيالوقتالذييمكنللقطاعالخاصأنيطلعبهابفعاليةوكفاءةنسبية،أوأنالدولةتتسمبالإس رافيإطلاعهابالبرامجالتيهيمناختصاصها،ففيمثلهذهالأموريمكنالقولبأنترشيدالنفقاتالعموميةيعنيتخ فيضها،وذلكباستبعادمجالاتالإنفاقالتيلايجبأنتطلعبهاالدولةمنناحية،وتجنبالإسراففياستخداماالموار ددلخلقطاعاتالدولةمنناحيةأخرى.

أماإذاكانتزايدالإنفاقالعاميرجعإلىاعتمادالدولةعلىأدواتالسياسةالإنفاقيةفيتحقيقأهدافالمجتمع،وذلك فيإطارتطورالدورالوظيفيللدولةوتخليهاعنالدورالحيادي،أوإذاكانالإنفاقالعامبمثابةمتغيرتابعشديدالا رتباطبعددمنالمتغيراتالمحليةوالعالميةالتييصعبتجنبهاعلىالأقلفيالمدىالمتوسط،والمدىالقصير،فيمثل هذهالأمورلايمكنالقولبأنترشيدالنفقاتالعموميةيعنيتخفيضها. وهذاراجعإلىالعاملينالتاليين:[1]

- تطورالدورالوظيفيللدولةوتدخلها،اعتماداعلىكافةالأدواتوالوسائلالممكنةبمافيذلكمنأدواتالسياسةا لإنفاقيةلتحقيقأهدافالمجتمعفيمجالاتإشباعالحاجةالعامة،والتنميةوالاستقرارالاقتصادي،وعدالةتوز يعالدخول.

[1]- أبو منصف،«مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة»، دار المحمدية العامة، الجزائر،2005.

-

ارتباطتزايدالإنفاقالعامفيظلظروفالدولالناميةبعواملىصعبتجنبها،ومنأهمهذهالعواملزيادةنسبةالاستثمارالعام،سياساتالتوظيفوالأجور،الإنفاقالعسكري،تدهورالقيمةالخارجيةللعملةالوطنية،المستجداتالعالميةوالتيمنأهمهانشأةمنظمةالتجارةالعالمية.

2-

المعنىالثانيلترشيدالنفقاتالعمومية: إنترشيدالنفقاتالعموميةيعنيالتزامالفعاليةفيتخصيصالمواردوالكفاءةفياستخدامهابمايعظمرفاهيةالمجتمع،ويقصدبالفعاليةتوجيهالمواردالعامةإلىالاستخداماتالتييندرأعنهامزيجمنالمخرجاتتتفقمعتفضيلاتأفرادالمجتمع،فالفعاليةتنصرفإلىمرحلةدراسةالأهدافالتييسعىالمجتمعإلىتحقيقها،وترتيبهذهالأهدافوفقاًلأهميتهاالنسبية،بمايتفقوالمرحلةالتييمربهاالمجتمع،أيأنهيمكنالقولبأنالفعاليةتتمفيمرحلتي،مكنالدولةمنتخصيصالمواردفياتجاهتحقيقهذهالأهدافوبمايمإعدادالميزانيةواعتمادها،وتزيددرجة "الفعالية"

فيتخصيصالمواردكلمازادتدرجةالديمقراطيةفياتخاذالقراراتالعامة،واتسمالناخبونوممثلوهمبالترشيد عندالتصويتعلىقراراتالميزانية،أما "الكفاءة"

فيقصدبهاتقنينالعلاقةبينالمدخلاتوالمخرجات،وللكفاءةبعدين:

-

كفاءةالمخرجات: وتعنيتحقيققدرأكبرمنالمخرجاتبنفسالقدرمنالمدخلات،وعلىهذافهيتقاسبنسبةالمخرجاتالفعليةعلىالمخرجاتالمتوقعةعندقدرمعينمنالمدخلات.

-

كفاءةالمدخلات: وتعنيتحقيققدرمعينمنالمخرجاتبقدرأقلمنالمدخلات،ومنثمفهيتقاسبنسبةالمدخلاتالفعليةعلىالمدخلاتالمتوقعةعندقدرمعينمنالمخرجات.

ويعتمدعلىكفاءةالمخرجاتعندماتكونمخرجاتالإنفاقالعامقابلةللقياسالكمي،أماإذاكانتتلكالمخرجاتذاتطابعاجتماعيأوأنهاذاتأبعادمتعددةومتداخلةبحيثلايمكنقياسهابدقة،فإنهلايمكنالاعتمادعلىمقاييسوسيطةللمخرجات،فبرامجالإنفاقالعامتبدأبالحصولعلىالمدخلاتمثلاًالعمل،ورأسالمال،

...الخ،للقيامبأنشطةمعينةمثلعلاجالمرضى،تعليمالأطفال...الخ،بهدفالحصولعلىمخرجاتنهائية: تقليلالفقر،تحسينالصحة،الارتقاءبالمستوىالثقافي...الخ.

ولماكانمنالصعبقياسهذهالمخرجاتفإنهمنالممكنالاعتمادعلىالمقاييسالوسيطةمثلعددالمرضى/ لكلطبيب،عددالطلابفيمستوىتعليميمعين/ لكلمعلم،

...الخ،وإذاتعذرالاعتمادعلىمثلهذهالمقاييسفيعتمدعلىمفهوم " كفاءةالمدخلات" أو " الاقتصاد" والذييتضمنتحديدالنسبةبينالاستخدامالفعليللمواردإلىالاستخدامالمخططمعمقارنةهذهالنسبةبتلكال تيتحققتفيالجهاتالأخرىوالتيتمارسنفسالنشاط،بلأنهيمكنأنتقارنهذهالنسبالنسبالتيكانمنالممكنأنتتحقق منالاستخداماتالبديلةلتلكالموارد.

وعادةماتكونهذهالمقاييس "المعيارية"

فيصورةتكلفةالوحدةمنالمنتجمثلإنشاءورصفكيلومترمنالطرق،تعليمطالبفيمستوىدراسيمعين،...إلخ .

وعلىهذافإنترشيدالنفقاتالعموميةتعنيفيظلالندرةالنسبيةللمواردالمتاحةللمجتمع،وارتباطتزايدالإنفاقال عامبعواملىيصعبتجنبها،العملعلىتحقيقالفعاليةفيتخصيصالمواردوكفاءةاستخدامهابينالدولةوالقطاع الخاص،والالتزام "بفعالية"

تخصيصالمواردداخلقطاعاتالدولة،بمايضمنتعظيمرفاهيةالمجتمعمنخلالإشباعمايفضلونهمنسلعو خدمات.

ثانيا:النقاطالأساسيةوأسبابالتفكيرفيترشيدالنفقاتالعمومية:منهنايتضحلناثلاثنقاطأساسيةلمفهو مترشيدالنفقاتالعمومية:[1]

- تحديدالهدفأوالغايةالتيتتوخىهاالإدارةفيخطواتهاالعمليةأثناءترجمةأعبائهاعلىالواقعفيمرحلةالتن فيذ،ولاشكأنهذهالغايةتنسجملحدكبيرمعالتطلعاتالسياسيةالعامةللحكومة.
- منأجلالوصولإلىالأهدافالمرجوةلابدمناستخداماالوسائلالممكنةمنأدواتالتحليلوالتقديرللوصوللحد ساباتمحددة.

[1]– عبد المطلب عبد المجيد،«اقتصاديات المالية العامة »، الدار الجامعية، مصر، 2004/2005

- إنهاطريقةمنهجية،وليستنظريةبحدذاتها،ملتزمةوفيةلسياسةواضحةمعروفة.

ومنأهمالأسبابالتيأدتإلىالتفكيرفيترشيدالنفقاتالعمومية،مايلي:

- الازدياد المضطردوالمتسارعللنفقاتالعامةيحتمضرورةالتفكيربنتائجذلكعلىالتوازنالاقتصادي.
- بالمقابلنلاحظتناقصأوركودفيالإيراداتالعامة.
- عدمتوفرتعليلاتكميةللنفقاتالعموميةرغماستمراريةالتعبيرالنوعيللحاجاتالعامة.

ثالثا:أهدافترشيدالنفقاتالعمومية:تتمثلأهدافترشيدالنفقاتالعموميةفيمايلي:

- الاستخدامأفضلللمواردالعامة،وهذاماتوصلتإليهبعضالمؤسساتالتياعتمدتهذهالطريقةقبل تبنيذلكمنقبلبعضالحكومات.
- الحدمنالتبذير،بسببالاستخدامالمزدوجأوقلةالفعاليةأوبسببتعارض فيالأهداف.
- ومنأجلالوصولإلىهدفالاستخدامالفعاللللمواردالعامة،فإنهيجبعلىالإدارةأنتكونمؤهلةفياتخاذأفضلالقراراتالمالية،وهذامايتوجبتطبيقمبدأفعاليةالإدارة،كأداةالدولةووسيلةعملالحكومةمنأجلالتحكمبلوإدارةالمتغيرات.

ولتحقيقذلكيجبأنتتوفربعضالمعطيات:

- يجبأنيكونهناكتطابقبينالإدارةومحيطهاالاقتصاديوالاجتماعي.
- أنتقدمالإدارةلوسطهاكلالخدماتالجماعيةالضروريةاللازمةلتطوروتقدمالاقتصاد.
- توفيرتركيبهيكليللإدارةيساعدعلىنجاحعمليةالتسييرالداخليالأفضللهذهالإدارة،وأحيانايسهلاحتواءكلالتغيراتالمستقبلية.

رابعا:تحليلالمشكلةالمالية:فيهذهالنقطةسوفنتطرقأولاإلىالأسلوب،ثمإلىمشكلةترشيدالاختياراتالمالية،وبعدهاإلىالمراحلالمختلفةلعملياتترشيدالنفقات.[1]

-1

أسلوبترشيدالنفقاتالعمومية:يمثلأسلوبترشيدالنفقاتالعمومية،أسلوببحثومنهجتطبقهالدولةعنطريقا

[1]-محرزي، محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، طبعة ثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

ستخدامكلالتقنياتوالإحصائياتالمتوفرةلديها،وذلكقصدتحليلوتأصيلالتقديراتمنأجلبلوغالأهدافالمرسومةمنطرفالحكومة.يتطلبالقيامبالخطواتالأربعةالتالية:

- **مرحلةالدراسة**:وتحتويعلىخطوتينمتوازيتين،تصورالأهدافوتعريفهاوتصنيفهامنجهة،ثمتحديدوسائلالعملالممكنةوكذلكنطاقالتحركالمتوفرمنجهةثانية،وبعدذلكتقاطعالأهدافوالوسائلالمدروسلتأطيرمعالمالاختيار.

- **مرحلةالقرار**:وتتضمنعمليتينرئيسيتينتتعلقانباختيارالبرامجوالترجمةالماليةعلىصعيدالميزانيةلتنفيذهامنأجلالوصولإلىالأهدافالمرسومة،إنتحليلهذهالقراراتيقودناإلىتمييزثلاثمستويات:

قراراتهامشيةحولمشروعالعمل،ماذايجبأنننفذهذاالعام؟

قراراتمتعلقةبالاختياراتالسياسيةوالبرامجمنأجلإشباعالحاجةالعامة.

قراراتمتعلقةبالاختياراتالمعنيةمباشرةوبالتاليتمسالأهدافالاقتصاديةالعامةومدىانسجامالحلولالممكنةمعالواقعالحالي.

- **مرحلةالإدارة**:والتيتشملضمناعلىالمراقبةالمستمرةلنتائجالتسييرالجيدةأوغيرذلكعلىضوءالبرامجالمحددةسلفا.

- **مرحلةالملاحظة**:وهيمرحلةهامةخاصةفيحالوجودتعاربينناتجالتطبيقالإداريفيمرحلةالتسييروبينالترجمةالماليةالتيتحددتفيمرحلةالقرار،ففيحالوجودذلكلابدإذنمنإعادةالنظرإلىالأهدافوالوسائلالتياعتبرتنقطةالانطلاقفيتشكلالمشكلة.

2- مشكلةترشيدالاختياراتالمالية:

هناكصعوباتتنشأعنالأسلوبالمنتهجنفسه،وهناكمنتنشأمعتنفيذه،وهناكأيضامشاكلمرتبطةبجوهرطريقةتحديدالأهداف،والبرامجالتيتؤديإلىمشاكلصعبة.

-

تحديدالأهداف:تعتبرموضوعجدحساسبالنسبةللإدارة،ولأنهلايمكنتجاهلالآثارالخارجيةعلىقراراتالإدارة،فهيتسعىإلىإيجادمؤشريسمحلهابقياسوتقييمأهدافها.

-**تصميمالبرامج**:عنطريقتحديدالتكاليف،وكيفيةتقييمالأضرارالتيلحقتمنجراءتطبيقبرنامجما.

-

المشاكلالمتعلقةبتطبيقالأسلوب:يمكنتحليلأثرترشيدالاختياراتالماليةعلىثلاثمستويات:الإعداد، والتصويت،وتنفيذالميزانية.[1]

*إنإعدادالميزانيةيعتبرإجراءلوضعالصيغةالنهائيةللميزانيةسوفيتأثربترشيدالخياراتالمتعلقةبها،فالـ مبادئالتوجيهيةللميزانيةلاتتناسبمعترشيدالاختياراتالمالية،فمثلامبدأسنويةالميزانيةلايتناسبمعبرام جترشيدالاختياراتالماليةلأنهاتتطلبالتطبيقعلىالمدىالمتوسطلإظهارفعاليتها.

*التصويتعلىالميزانية:

هذهالمرحلةتعتمدأكثرعلىقوةالبرلمان،معأنالبرلمانيونلايشاركونفيتطويرالبرامجمنأجلترشيدالاختيا راتالمالية.

*الأداءالمالي:

إنوضعالوزراءفيالنظامالتقليديللحجمالإنفاقلاقيمةلههنا،معاحتفاظهمبحقهمفيمجالالإدارة،لأنترش يدالاختياراتالماليةتلتزمبتحقيقالهدفالمسطرمنحيثالنوعيةوالكميةخلالفترةمحددة.

فالسيطرةعلىالبرلمانتكونممكنة،لأنهعلىأساسالمعلوماتالمتحصلعليهامنمكتبالإدارةبواسطةالقيمالـ تيتعبرعنهامؤشراتالأثرفإنهمنالضروريإعطاءللبرلمانرأيفياختيارهم.

والحذرهوالمسيطرعلىموقفالمسئولينالحكوميينمنأجلترشيدالخياراتالمتعلقةبالميزانية،فالتدابيرالجديـ دةلبرنامجالميزانيةتهدفإلىجمعالمواردالمتوفرةوالإضافية،لأنهاتلتزمبتنفيذالإحلال،وتقللمنقيمةالفر قبينالنفقاتالمتكررةوالرأسمالية،والمساهمةفيتحقيقالأهدافوليسطبيعةالحساب.

3- **المراحلالمختلفةلعمليةترشيدالنفقاتالعمومية**:إنتقدمالأساليبالفنيةالحديثةفيجمعوتحليلوا ستخداماليبياناتفيإصدارالقراراتمنجهة،وإدارةالتخطيطالتيلمتنتشرفيالدولالاشتراكيةفقطولكنأيضا علىمستوىالدولالرأسماليةخاصةقبيلوبعدالحربالعالميةالثانية،قدساعدتكلهاعلىاعتمادعملياتترش

[1]-مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، طبعة أولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

يدالنفقاتالعمومية،والشكلالتوضيحيالتالييبينالمراحلالمختلفةلهذهالعمليةيمكنأننميزسبعةمراحلل عمليةترشيدالنفقاتالعمومية،وهيكالآتي:[1]

- **المرحلةالأولى:**وهيمرحلةتحليلوتحديدالأهدافوفيهايتمتصنيفوترتيبالأهدافالمختلفةالمستوحاة منالعملية.

-المرحلةالثانية:

وهيمرحلةتحليلوتحديدالوسائل،وتتمبالموازاةمعالمرحلةالسابقةوتقتضيأنيتمطرحوضبطالوسائلا لمتوفرة (مالية،تقنية،بشرية) للقيامبتحقيقالأهدافالمختلفة.

-**المرحلةالثالثة:**وهيمرحلةالعلاقةبينالوسائلوالأهداف،وخلالهايتمالتصالبوالتقابلبينالأهداف

3

المرادتحقيقهامنجهة،وبينالوسائلالمرشحةلتحقيقهذهالأهداف،وهذهمرحلةهامةإذمنخلالهايتم طرحمجالاتالاختيار.

-

المرحلةالرابعة:وهيالمرحلةالتيتوضعفيهاالبرامجالبديلة،فيتمترجمةالأهدافالمرسومةإلىبرامجوا ضحةالمعالموالتفاصيل.

-

المرحلةالخامسة:ويتمفيهاتقويمالبرامجوتحليلالتكاليفوالعوائد،وعندهذاالمستوىتكونالبرامجواض حة،وتتميزهذهالمرحلةبالاستخداماالمكثفللتقنياتالحديثةوذلكمنأجلالتقويمالفعليللبرامجالمختلفة عنطريقمعرفةالتكاليفالتييتطلبهاكلبرنامجوالعوائدالمنتظرةمنه،وواضحأنهذهالمرحلةتعتبرمنالأه ميةبمكانانظراإلىأنهبناءعلىالنتائجالمستخلصةمنهاستكونالقراراتاللاحقة.

[1]– مرغاد لخضر، مداخلة بعنوان النفقات العامة المحلية وقواعد تشيدها، ملتقى دولي حول "تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة2004.

-

المرحلة السادسة: وهي مرحلة اتخاذ القرار وهي تعني أنه تم اختيار أنسب أنجع البرامج لتحقيق الأهداف المسطرة، ويتم ترجمة هذه القرارات إلى اعتمادات على صعيد الميزانية.

-

المرحلة السابعة: وهي مرحلة التنفيذ والرقابة وهي آخر وأهم مرحلة، حيث أن تنفيذ البرامج والرقابة عليها يمثل الترجمة الفعلية للبرامج المختارة وضمان سيرها بالشكل المرغوب.

خلاصة الفصل

منخلالدراستنا لأثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية الكلية حولناتوضيحالعلاقةأوالانعكاسالذي

تحدثهأسعارالبترولعلىالميزانيةالعامةللدولةالجزائرية،فوجدناأنعناصرالميزانيةالعامة (النفقاتوالإيراداتالعامة)

تتأثربشكلكبيربالتطوراتالتيتحدثفيأسعارالبترولوخاصةإيراداتالجبايةالبترولية،حيثيعتبرالبترولمنأ هماالعناصرالمعتمدعليهافيحسابالجبايةالبترولية.

وبماأنالاقتصادالجزائريهواقتصاديعتمدبصفةشبهكليةعلىالبترول،إضافةإلىأنأغلبالإيراداتالتيتجنيها الحكومةمصدرهاهوالعائداتالبترولية فإنأيتغيرفيأسعارالبترولينعكسوبشكلكبيرعلىالوضعالكليلل ميزانيةالعامةوبشكلمباشرعلىإيراداتالجبايةالبترولية.

ولذا نجد أن الحكومة تحاول التخلص من هذه التبعية البترولية وذلك من خلال البحث عن أكثر من سبيل للوصول إلى أهدافها كإنشاء صندوق ضبط الموارد وكذا ترشيد النفقات بهدف تجنب العجز في الميزانية.


خاتمة

يعتبر قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الأخرى، وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الجزائر من اجل إصلاح هذا الوضع إلا أنها لم تستطع التحرر كلية من هيمنة البترول.

وباعتبار النفط مادة غير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة، فإن سعره لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط، وإنما تدخل في تحديد سعره عوامل أخرى سياسية، اقتصادية...الخ.

ولقد أكدت الأزمات البترولية ضعف الاقتصاد الجزائري بوجه عام، وقابليته الكبيرة للتأثر بهذه الصدمات، ويعود ذلك بصورة كبيرة إلى ضيق القاعدة الإنتاجية وتركز هيكل الصادرات حول البترول، فهذه السلعة وكما رأينا تتحدد أسعارها في السوق الدولية المعرضة لتقلبات حادة نتيجة تأثرها بعوامل عدة.

وقد حاولت في دراستي الإجابة على الإشكالية التي تدور حول مدى تأثير التقلبات السعرية للمادة النفطية في الأسواق العالمية على المؤشرات المالية الكلية في الجزائر من خلال الفصول الثلاثة المعتمدة، حيث تطرقت في الفصل الأول إلى الجوانب الفنية والاقتصادية للبترول والصناعة البترولية مع التركيز على القطاع النفطي في الجزائر وعرض الإمكانيات والميزات التنافسية للصناعة النفطية الجزائرية.

وتناولت في الفصل الثاني السعر البترولي ومحدداته، والإشارة إلى الأسواق البترولية وأهم الفاعلين فيها، بالإضافة إلى أهم الصدمات البترولية في الفترة 1973-2014.

لنختم بالفصل الثالث الذي يمثل دراسة تحليلية حاولت من خلالها إبراز تأثير تذبذبات أسعار النفط على المؤشرات المالية الكلية وتأثيرها على رصيد الميزانية في الفترة

2000-2017، ومحاولة إبراز الإمكانات المتاحة للجزائر من اجل تخفيف التبعية لقطاع المحروقات.

❖ نتائج اختبار الفرضيات

- ✓ الفرضية الأولى التي تنص على أن أسعار البترول تتحدد بفعل قوى العرض والطلب فقط، ومن خلال الدراسة استنتجت أن أسعار البترول حساسة اتجاه الأحداث الاقتصادية والسياسة (الحروب، القرارات السياسية...) أيضا وهذا ما ينفي صحتها.
- ✓ أما بخصوص الفرضية الثانية التي تنص على أن التوازنات المالية الكلية تتأثر بشكل مباشر وفي نفس الاتجاه مع أسعار النفط فهي صحيحة بناءا على ما استنتجته من الدراسة التي قمت بها، فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط تؤثر على المتغيرات المالية في الجزائر، كالنفقات، الإيرادات وبالتالي تؤثر على رصيد الميزانية.
- ✓ أما الفرضية الثالثة التي تنص على أن صندوق ضبط الموارد وترشيد النفقات أهم الآليات لمواجهة تقلبات أسعار البترول صحيحة فالدولة تسعى جاهدة لإيجاد الحلول لمواجهة هذه التقلبات.

❖ نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

- ✓البترول سلعة تتميز بالنفاذية والنضوب، وأهميته تتعدى الجانب الاقتصادي إلى مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية، مما خلق صراعا كبيرا للسيطرة على سوقه.
- ✓تتعدى مراحل الصناعة البترولية والتي تتميز بكثافة رأسمالية وتكنولوجيا عالية في كل مرحلة من مراحلها.
- ✓يتحدد سعر البترول بالعرض والطلب ويتحدد كل منهما نتيجة عدة عوامل التي تؤثر فيهما، فأي تغير في السعر البترولي ينجم عنه عدة آثار على مختلف الاقتصاديات.

✓ تتأثر أسعار البترول بمختلف الأحداث السياسية والاقتصادية، مما يدفع بها إلى عدم الاستقرار ويتولد عن ذلك أزمات متتالية، انعكست نتائجها على مختلف الاقتصاديات العالمية سواء بالسلب أو بالإيجاب.

✓ ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه.

✓ تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

✓ أثر انخفاض أسعار البترول سلبا على التوازنات المالية الكلية، وذلك من خلال تسجيل عجز حاد في الميزانية العامة للدولة خاصة خلال الفترة (2014-2017).

✓اعتمدت السلطات المالية في تمويل عجز الميزانية العامة على الفوائض البترولية المشكلة والمجتمعة في صندوق ضبط الموارد، غير أنه مع الانهيار الحاد لأسعار النفط منذ 2014 ونضوب موارد صندوق ضبط الموارد في فيفري 20017 تم التركيز على سياسة ترشيد النفقات واللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال طبع النقود.

❖ الاقتراحات

اعتمادا على النتائج السابقة يمكننا تقديم أهم الاقتراحات التالية:

✓ الاحتياطي البترولي الجزائري متواضع مقارنة بالدول البترولية الكبرى الأخرى، لذلك يجب مضاعفة عمليات البحث والاستكشاف، والتفكير بصورة جدية في الاستغلال الأمثل للإمكانيات البترولية الجزائرية وبكفاءة عالية.

✓يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول ولن يتحقق ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة، وترسيخ مبادئ أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي وحقيقي.

- ✓ عند ارتفاع أسعار النفط من الضروري على الجزائر استغلال الموارد المالية استغلال أمثل مع المحافظة على احتياطي مناسب من العملة الصعبة لاستعماله في المستقبل خاصة عند انخفاض أسعار النفط.
- ✓ تشجيع عمليات الاستثمار خارج المحروقات خاصة في قطاع السياحة الذي يعد بالكثير نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر.

❖ آفاق الدراسة

بعد تطرقنا لموضوع " تقييم أداء المؤشرات المالية الكلية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول في الفترة 2000-2017، وجدنا أن هذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع متشعب ويحمل الكثير من التعقيدات، وهو ما يفتح أمامنا آفاقا جديدة يمكن أن تكون مستقبلا إشكاليات لبحوث أخرى.

- ✓ أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر.
- ✓ مستقبل البترول الجزائري والبدائل المتاحة له للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- ✓ الطاقات المتجددة كبديل للطاقات التقليدية في الجزائر.


قائمة
المصادر
والمراجع

المصادر

1-أبو منصف،«مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة»، دار المحمدية العامة، الجزائر،2005.

2-أحمد حسين علي الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط ط أولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 2011.

3-حسين عبد الله، النفط العربيخلال المستقبل المنظور، معالم محورية على الطريق، ط1، دراسات إستراتيجية، العدد 14، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1998.

4-حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.

5- حسين عبد الله،" اقتصاديات البترول"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.

6-حسيين عبد الله،" البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة،2003.

7-خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، قطر، أوت 2015.

8-سارة حسين منيمنة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، 1996.

9-سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999.

10- سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.

11- الشمري رضا عبد الجبار، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.

12- صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، ط9، مطابع الولاء الحديثة، الإسكندرية، 2009.

13- صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

14- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.

15- عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2009.

16- عبد المطلب عبد المجيد،«اقتصاديات المالية العامة »، الدار الجامعية، مصر، 2004/2005

17- عدنان شهاب الدين، المحافظة على تماسك منظمة أوبك، مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منظمة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة أول، الإمارات العربية، 2007.

18- عيسى عبده، تقديم إسماعيل يحيى، بترول المسلمين ومخططات الغاضبين، دار المعارف، جمهورية مصر العربية.

19- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

20- محرزي، محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، طبعة ثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

21- محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، ط1، دار شموع الثقافة الزاوية، الجماهيرية الليبية العربية، 2003.

22- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

23- محمد أزهر السماك، "**اقتصاديات النفط**"، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1981.

24- محمد الدويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الإسكندرية، مصر، 1978.

25- محمد حميس الزوكة، جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2001.

26- محمد فوزي أبو السعود، احمد رمشان نعمة الله، عقاق عبد العزيز عايد،" الموارد واقتصادياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

27- مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، طبعة أولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008

28- منذر المصري، قضايا عربية معاصرة، المؤسسة العربية للنشر، 2008.

29- منى مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات "النفط والمؤسسات العربية في عقد التسعينات"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.

30- نبيل مهدي الجنابي، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك، جامعة القادسية.

31- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992.

32- يسري محمد أبو العلا، "**مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري**"، دار النهضة العربية، القاهرة،1996.

33- يسري محمد أبو العلا،" نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

المجلات

1-إبراهيم نور، تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق السياسية الدولية، العدد164، المجلد 41، مجلة السياسة الدولية، مصر، أفريل 2006.

2-تركي حمش، الاستخلاص البترولي المحسن، آخر الابتكارات التقنية، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 133، 2010.

3-جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي العدد 9، المجلد1، جوان 2016.

4-حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، الكويت.

5-حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية، تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، العدد164، المجلد 41، مصر، أفريل 2006.

6-حسين عبد الله، أسعار النفط بين التغير والاستقرار، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، المجلد 44، جوان 2009.

7-سمير القرعيش، خطوط أنابيب نقل البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 127، خريف 2008.

8-سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة لعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، دراسة تحليلية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العراق2013.

9-طاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت 2010.

10- علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية والأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 127، المجلد 34، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2008.

11- علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلة فصلية محكمة، تصدر عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول عدد 123، خريف 2007.

12- كريستوفر آلسوب، وسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(1-2)، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 135، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، خريف 2010.

13- ماجد بن عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدرة للنفط نشأتها وتطوراتها، التحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الكويت2008.

14- محمد بوزيان وعبد الحميد لخديمي، تغيرات أسعار النفط والاستقرار النقدي الجزائري، دراسة تحليلية وقياسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2012.

15- محمد راضي عبد الكاظم، تحديد الكلفة المعيارية للمواد الأولية المباشرة لنشاط استخراج النفط الخام والغاز بالتطبيق في شركة نفط الشمال، مجلة العلوم الاقتصادية، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 65، جامعة بغداد.

16- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي 38، أوبك، الكويت 2011.

17- هيثم عبد الله سلمان، أحمد صدام عبد الصاحب، إمكانيات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى نفط العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 2008.

المذكرات

1-أشرف حميدات يوسف، أثر منظمات ووكلات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004.

2-أمينة مخلفي، أثر تطورات أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة 2012-2013.

3-بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية " حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1995.

4-بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه للعلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر 2014-2015.

5-بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر، دراسة حالة صحاري بلاند من 2006 إلى 2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، الجزائر 2008-2009.

6-بوبكر رقية، عرباوي نور اليقين، مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

7-بوزاهير سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط، دراسة قياسية لاختيار العملة الهولندية " حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010-2011.

8-بوزيان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوارين المنتجين والمستهلكين، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2008.

9-بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السياسة في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

10- جامع عبد الله، أثر تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2011-2012.

11- حسيبة زايدي، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012 . أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2015

12- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربيى خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2008-2009

13- دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذب أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المدية 2014-2015.

14- زغيب نبيل، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 2011.

15- شكاكطة عبد الكريم، النفط في العلاقات الدولية، دراسة حالة منظمة الأوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية السياسة والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

16- ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2008-2009.

17- عبد السلام بريزو، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمال والتجارة الدولية، الجزائر، سطيف، 2012-2013.

18- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2008.

19- فضيل لبنى، الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري 2000-2015، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المدية 2015-2016.

20- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2009.

21- مدشن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير، تخصص نود ومالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004-2005.

22- المكرطار فائزة، التنبؤ بأسعار النفط المرجعية، مذكرة ماجستير، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2000.

23- موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة الدكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2014-2015.

الملتقيات والمداخلات

1-إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقة العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للنفط، الكويت، 2008.

2-حمزة رملي، سبع أسباب انهيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، المخاطر والحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2015/10/28.

3- خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، دراسة نظرية وتحليلية، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، يومي 7-2015/10/8، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2015.

4-سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها علة النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد في الألفية الثالثة، واقع ورهانات المستقبل، الجزائر، جامعة الطارف، يومي، 23-2014/11/24.

5-سمية فرقاني، آثار التغيرات في أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، دراسة قياسية، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، 2015.

6-عبدالقادرخليل،مستقبلصناديقالثروةالسياديةفيظلانهيارأسعارالنفطمعالإشارةإلىحالةالجزائر،الملتقىالدوليحولمتطلباتتحقيقالإقلاعالاقتصاديفيالدولالنفطيةفيظلأسعارالمحروقات،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أكلي محند أولحاج البويرة،الجزائر ،يومي 29-30/07/2016.

7-مداحي محمد، زيرق سوسن، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 28-2014/10/29.

8-مرغاد لخضر، مداخلة بعنوان النفقات العامة المحلية وقواعد تشيدها، ملتقى دولي حول "تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2004.

9-مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 7-2008/04/8.

المقالات

1- إضاءات، نشرة يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسة الخامسة، العدد 06، الكويت، 2013.

2- محمد رضا الشوك، حيدر علي الديلمي، أهمية النفط في الحياة الاقتصادية لدول العالم، مقال نشر في 2010/12/24.

3- عبد الهادي حسن طاهر، تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية، تقرير مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد 6-1973/03/13.

صارة، إنتاج الجزائر من المحروقات فاق التوقعات في الأشهر الأربعة الأولى من 2015، مقال نشر في www.elhadath.net/national 2010.

5- عبد الوهاب بوكروخ، الجزائر استهلكت 50% من احتياطاتها من البترول والغاز، مقال نشر في http://www.maghress.com

المراجع بالأجنبية

1- A . Ayoub, le modèle OPEP, Economie de l'énergie, N°06,1994.

2- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84

3- IEA publication, Energy Statistics MANUAL, op citpp 172,173.

4- Jean- pierre FAVENNEC, le raffinage du pétrole : exploitation et gestion de la raffinerie, Edition Technique, paris, 1998

5- Mohamed El Hocine Benissa D , éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures, présent et future économico, pris, 1981, p 38.

6- Mohamed ElhocineBenissad, op, cit, p 37.

7- Nadin Bret Rouzaut, Jean-Pierre Favennec, Recherche et production du pétrole et du gaz, réserves, coutes, contrats, editonstechnip, 2eme édition, paris, France, 2011

8- Nassima Hamidouche, l'équilibre du marché pétrolier entre le court terme et long terme, Dynamique des marchés, valorisation des hydrocarbures CREAD 2005.

9- Rabah Mahiout, le pétrole Algérien, ENAP, Alger, 1947,p 106.

10- Wikipedia free encyclopedia، oil tanker on line: http:// en.wikipedia.org wiki/oil tank last visited:23/11/2017.